

الشاعر مشري بن خليفة لـ «الشعب ويكاند»:



الرمز مُنْعَمٌ
في الثقافة الجزائرية

24

الشعب ويكاند

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

«الشعب» تهنئ وتحتج

بمناسبة عيد العمال الموافق لـ 1 ماي 2021، نتقدم جريدة «الشعب» بأحر التهاني لكافة العمال وأطيب التمنيات بمزيد من الرقي والازدهار. وتعلم القراء الكرام، أنها تحتج عن الصدور يوم السبت وتعود إلى الأكشاك في اليوم الموالي الأحد.

اجتماع للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد:

تخفيض فاتورة الواردات من المواد الصيدلانية

02

تواجهها الحكومة وأرباب العمل والنقابات

تداعيات كوفيد تُخيم على عيد العمال

تُخيم تداعيات فيروس كورونا، على اليوم العالمي للشغل في الجزائر، كما في دول العالم، حيث بات الحفاظ على المناصب ومكتسبات الطبقة الشغيلة، رهانا كبيرا، بعد الركود الاقتصادي الناجم عن عمليات الإغلاق الجزئي لعدد الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

05-04



إمساكية

رمضان

الإفطار 19:38

الامساك 04:10

كرة قدم

غضب شعبي ورسمي واتهامات متبادلة

مشروع دوري السوبر
الأوروبي وُلد ميتا!

19

مشاهد

أعمال فنية اجتماعية وكوميديّة تغزو القنوات

انفجار درامي...
والجمهور الحكم

15

موازنات

عشرون جنرالا وألف ضابط سام يهددون فرنسا

استدعاء يميني للعسكر لغلاق ملف
الذاكرة وإنقاذ «فرنسا الفرنسية»

21

اجتماع للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد:

تكيف القانون التجاري مع الإصلاحات الجديدة

تعزيز شروط وكيفية منح السندات المنجمية ■ تخفيض فاتورة الواردات من المواد الصيدلانية



قدمه وزير الصناعة الصيدلانية حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد إعداد قائمة الأدوية الأساسية. يندرج مشروع هذا النص في إطار تطبيق أحكام المادة 217 من القانون رقم 18 / 11 المتعلق بالصحة، ويضع القواعد المطبقة لإعداد قائمة الأدوية الأساسية بالمفهوم العالمي المتعلق بها، كما تدعو إليه المنظمة العالمية للصحة. وينص على أحكام تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج الصيدلاني الوطني وأحكاما خاصة فيما يتعلق بكيفية تسجيل المنتجات المبتكرة في قائمة الأدوية الأساسية التي يتم تحديدها وفقًا لعملية منهجية وشفافة محددة للاختيار العقلاني للأدوية الأساسية.

كما ينص مشروع النص على إنشاء لجنة خبراء متعددي التخصصات تمثل مهمتهم في دراسة قائمة الأدوية الأساسية وتقييمها وإبداء الرأي بشأنها.

فضلا عن ذلك، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الفلاحة والتنمية الريفية يتعلق بالتوصيات المنبثقة عن المنتدى حول الاستثمار في الفلاحة والصناعات الغذائية، الذي نظم تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية يوم 12 أبريل 2021 بالجزائر العاصمة.

أتاح العرض المعني تقديم التوصيات الرئيسية التي تمت صياغتها في نهاية هذا الحدث، والذي شهد مشاركة قوية من المستثمرين وممثلي منظمات أرباب العمل وأصحاب المشاريع وممثلي المهنة الفلاحية والمهن الوسيطة.

وقد تمت المصادقة على خارطة الطريق لتنفيذ التوصيات المذكورة مع تطبيق جدول زمني لتجسيد الإجراءات المقررة، على المديين القصير والمتوسط.

وعلى صعيد آخر، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الصناعة الصيدلانية حول التوصيات المنبثقة عن ملتقى «الصناعات الصيدلانية: استراتيجية وأفاق».

ومن بين التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا الحدث، تم التأكيد على ضرورة تخفيض فاتورة الواردات من المواد الصيدلانية وكذا إنشاء لجنة من الخبراء العياديين لضمان مهمة انتقاء الأدوية والأجهزة الطبية الأساسية.

وفي هذا الصدد، أشار الوزير الأول إلى أن التوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع يجب أن تترجم إلى إجراءات عملية، وذلك وفق جدول زمني محدد مسبقا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بسرعة.

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه كاتب الدولة المكلف بإصلاح المستشفيات، تحت عنوان «إصلاح المستشفيات: الإطار التصوري والمسار العملي».

في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للصحة، قدم كاتب الدولة المكلف بإصلاح المستشفيات الوثيقة المتعلقة بالمراجع الرئيسية للإطار التصوري المنهجي والمعايير الرئيسية للمسار العملي لهذا الإصلاح.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة هي نتيجة ملخص المحادثات والمساهمات التي قدمتها جميع الأطراف المعنية الذين اجتمعوا خلال مرحلة الحوار والتشاور حول مسار إصلاح المستشفيات، والتي أجريت بين شهري أوت 2020 وجانفي 2021.

وبهذا الصدد، فإنها تشكل مرجعا لمسار إصلاح المستشفيات وتتوج المرحلة الأولى من

ترأس الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، اجتماعا للحكومة، جرى بتقنية التحاضر المرئي عن بعد. وطبقا لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة مشروعا (01) تمهيديا لأمر، وأربعة (04) مشاريع مراسيم تنفيذية قدمها الوزراء المكلفون بالعدل، والمالية، والطاقة، والصناعة الصيدلانية. لعصالح الوزير الأول.

جاء في البيان: ترأس الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد، هذا الأربعاء 28 أفريل 2021، اجتماعا للحكومة، جرى بتقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وطبقا لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة مشروعا (01) تمهيديا لأمر، وأربعة (04) مشاريع مراسيم تنفيذية قدمها الوزراء المكلفون بالعدل، والمالية، والطاقة، والصناعة الصيدلانية.

علاوة على ذلك، استمعت الحكومة إلى أربعة (04) عروض قدمها الوزراء المكلفون بالفلاحة، والأشغال العمومية، والصناعة الصيدلانية، وكاتب الدولة المكلف بإصلاح المستشفيات. استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير العدل، حافظ الاختام حول مشروع تمهيدي لأمر يعدل ويتمم الأمر رقم 75 / 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمضمن القانون التجاري.

يندرج هذا النص في إطار تكيف القانون التجاري مع الإصلاحات الجديدة للاقتصاد الوطني، التي تهدف إلى الشفافية وتشجيع الشباب حاملي المشاريع ومراقبتهم، لاسيما من خلال استحداث شكل جديد من الشركات، بما يسمح بتطوير المؤسسات الناشئة.

بعدها استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير المالية حول مشروع مرسوم تنفيذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 20 / 239 المؤرخ في 31 أوت 2020 الذي يحدد كيفية استمرار الخزينة في التكفل، بصفة استثنائية، بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ينص مشروع هذا المرسوم على الإبقاء، بصفة استثنائية، على تخفيض نسب الفائدة المذكور أعلاه إلى غاية تاريخ 06 / 06 / 2021 من أجل مساعدة المؤسسات والخواص الذين عانوا من آثار جائحة «كوفيد-19»، مع العلم أن الترتيبات التي اتخذتها الحكومة كانت سارية المفعول منذ شهر مارس 2020.

عقب ذلك، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الطاقة والمناجم حول مشروع مرسومين تنفيذيين (02) يحددان: (1) القواعد الخاصة بالمحافظة على مكائن المحرقات؛ و(2) شروط وكيفية منح السندات المنجمية لممارسة نشاطات البحث عن المحرقات واستغلالها.

يهدف مشروع النص الأول، الذي يندرج في إطار إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 19 - 13 المؤرخ في 11 / 12 / 2019 الذي ينظم نشاطات المحرقات، إلى تحديد القواعد الخاصة بالمحافظة على مكائن المحرقات.

وجدير بالإشارة، أن استغلال مكائن المحرقات يجب أن يسمح بالفعل بضمان أعلى مستوى ممكن من الإنتاج، وأدنى مستوى ممكن من استثمارات التطوير وتكاليف التشغيل، الأمر الذي يتطلب حشد مجموعة من الوسائل من أجل المحافظة على هذه المكائن والاسترجاع الأمثل والمستخدم للمحرقات.

وفي هذا الإطار، يحدد مشروع هذا النص القواعد الخاصة بالمحافظة على المكائن من حيث حفر واستغلال وتحفيز الآبار وكذا استرجاع المحرقات وصنفها.

أما بالنسبة لمشروع النص الثاني، فإنه يهدف إلى تحديد شروط وكيفية منح السندات المنجمية لممارسة نشاطات البحث عن المحرقات واستغلالها.

وهكذا، فإنه يحدد في آن واحد، شكل ومحتوى ملف طلب الحصول على السند المنجمي، وكذا آجال ومسار توجيه الطلب إلى غاية منح السند المنجمي، وذلك مع توضيح دور مختلف المتدخلين.

من جهة أخرى، استمعت الحكومة إلى عرض

أكد رئيس حركة مجتمع السلم، خلال ندوة صحفية، أمس، أن «حمس» احتلت المرتبة الأولى بجمعها أكثر من 95 ألف توقيع وإيداعها 80 ألف استمارة، حيث حققت الهدف الذي كانت تصبو إليه، وأودعت 80 ألف استمارة لدى سلطة الانتخابات»، قبل منها 66207 استمارة، مشيرا إلى أن «جمع التوقيعات كان بمثابة امتحان للطبقة السياسية لفهم الجميع معنى الحزب السياسي وما معنى النضال السياسي، خاصة وأن الانتخابات التشريعية المقبلة، تعتبر مصيرية ترتبط بالبلد نظير للتطورات والأوضاع التي تعيشها الجزائر».

وتحدث مقري عن وجود إقبال للمواطنين على الانخراط في العملية السياسية، حيث قال إنه يدل على أن هناك بظلة وشعور بالمسؤولية لدى الكثير من الجزائريين في مختلف أنحاء الوطن، مؤكدا أن «إقبال المواطنين على التوقيعات يدل على أن جزءا كبيرا من الشعب الجزائري الصامت منخرط في العملية السياسية ويشارك في الانتخابات. فالملايين اتجهت لجمع التوقيعات، وهؤلاء هم

الحوار، التي تعد ضرورة لتحضير المرحلة الثانية من مسار الإصلاح، من أجل إرساء بصورة توافقية أسس إصلاح النظام الوطني للصحة، قبل التوجه نحو عقد الجلسات الوطنية لإصلاح المستشفيات.

وأخيرا، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الأشغال العمومية والنقل حول مشروع صفتين بالتراضي البسيط بين مديرية الأشغال العمومية لولاية تيزي وزو مع المختبر العمومي للدراسات البحرية (LEM) والشركة العمومية المتوسطية للأشغال البحرية (MEDITRAM)، في إطار إنجاز أشغال الجرف/ الحفر في المياه الضحلة لميناء أرفون والمساعدة التقنية لمراقبة هذه الأشغال وكذا إعداد دراسة الأثر على البيئة.

يهدف إنجاز هذه الأشغال العاجلة أساما إلى استعادة أعماق المياه بما يكفي للتمكن من الاستغلال الأمثل للبنية التحتية للميناء، من جهة، ودخول البواخر وحرية حركتها بكل أمان.

وفي ختام اجتماع الحكومة، وبشأن الوضع الاجتماعي، ذكر السيد الوزير الأول بأنه رغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها البلاد، خاصة بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية وانعكاساتها السلبية على أداء الاقتصاد الوطني، إلا أن السلطات العمومية تولي حرصا بالغا لتحسين الظروف المعيشية، المادية والاجتماعية للعمال في مختلف القطاعات.

كما أكد أن هذا الظرف الصعب الذي مس بلادنا على غرار باقي دول العالم، لم يمنح السيد رئيس الجمهورية من المعضي قدما في تنفيذ التزاماته وتعهدهات تجاه هذه الفئة، لا سيما عبر القرار الذي اتخذته برفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20.000 د.ج وإعفاء الأجور التي تقل عن 30.000 دج من الضرائب وهي الإجراءات التي استفاد منها أكثر من ستة ملايين عامل.

ورغم هذه الجهود، لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد للاحتجاجات النقابية، والتي تقف خلف بعضها أحيانا تنظيمات نقابية غير معتمدة، رافعة بعض المطالب التي يدرك أصحابها يقيناً أنها غير قابلة للتحقيق، مبرزة بذلك حالة الإهمال التي عرفتها العديد من القطاعات لأزيد من 15 سنة.

ويجدر التنديد، بأن معظم المشاكل والصعوبات التي يتم المطالبة بمعالجتها في إطار هذه الاحتجاجات، سبق للسيد رئيس الجمهورية أن تناولها خلال مختلف تصريحاته وحواراته مع وسائل الإعلام، والتزم بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، بل إن معظمها مدرجة ضمن الالتزامات التي أعلن عنها عند انتخابه.

فعلا إن ممارسة الحريات النقابية حق مكرس دستوريا ومضمون قانونا، ولكن الإفراط والتعسف في استغلاله لن تكون له إلا نتائج عكسية.

إن الإصرار على اتباع هذا النهج المبالغ فيه، لا يفهم منه إلا أنه يخدم أهدافا واضحة وإن كانت غير معلنة، ترمي إلى تعكير مناخ التغيير الذي شرعت فيه السلطات العمومية، ولا سيما عبر تنصيب المؤسسات الجديدة في إطار مشروع بناء الجزائر الجديدة التي يجد فيه كل مواطن الظروف المواتية للقيام بواجباته والتمتع بحقوقه.

ويجدر التأكيد ختاماً، على أن الحكومة ملتزمة باعتماد نهج الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، حيث تعتبره السبيل الأمثل لدعم السلم الاجتماعي كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

تشريعات جوان مصيرية، مقري:

جمع التوقيعات امتحان للطبقة السياسية

جزائريون عاديون يجب احترامهم، ولا علاقة لهم بالسلطة وأحزابها ولا فقااعات الفساد». واغتنم الرجل الأول في «حمس» الفرصة للإشادة بتجاوب الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي قال إنها تقاعدت غيايبا معهم، حيث لم نجد أي مشكل أو حرج في التعامل معهم حول كل المطالبات وشرح قوانين، والاستدراك للأخطاء هناك تفهم كبير في كل المراحل، سواء ما تعلق بالتوقيعات أو الترشيحات».

من جهة أخرى، يرى مقري أن التأجيل - المهلة الإضافية التي تم منحها للأحزاب والقوائم الحرة لمدة 5 أيام بطلب من هيئة شرقي، والذي وقع في آخر لحظة «غير مدروس»، لأننا أنهينا كل العمليات في آجال محددة»، معتقدا أن «التأجيل أضرب بجوانب أخرى، حيث أعطى فرصا بشكل غير متساو بين الأحزاب، داعيا «أن تكون مثل هذه الخطوات مستقبلا في الوقت المناسب حتى يتم وضع الجميع في نفس الخط التافسي».

هيام لعيون

من أجل حماية الوحدة الوطنية

«طلّاع الحريات» يؤكد على التحلي باليقظة والتجند

كما أشار نفس البيان، إلى أن الحزب يبقى «وفيا» لمبادئ أول نوفمبر ولآمال الحراك الشعبي السلمي الأصيل لـ22 فيفري 2019 «الذين يضعان الوطنية والتماسك المجتمعي فوق كل الاعتبارات، أكدت حزبية أو طائفية أو جوية، ويجعلانها في مأمن من كل التدخلات الأجنبية التي أدت للعديد من البلدان إلى الصدام الدومي والتدمير الذاتي بين أبناء الوطن الواحد».

كما جدد الحزب بالمناسبة التزامه «الثابت» بوضع كل طاقاته في خدمة البلد للمساهمة «بالقاعة والفعالة» من أجل إخراجه من الأزمة الراهنة الناجمة بالخصوص عن تقشي وباء كورونا وتبعاته الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتمكينه من مواصلة مسيرته الهادئة والمنظمة لبناء مجتمع تسوده الديمقراطية والحريات.

وجه حزب طلائع الحريات، أمس، نداء إلى مناضليه من أجل «التحلي باليقظة» والتجند من أجل حماية الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة المجتمعية بكل مكوناتها، بحسب ما أفاد به بيان ذات الحزب.

دعا الحزب مناضليه للتحلي «باليقظة» والتجند من أجل حماية الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة المجتمعية بكل مكوناتها وذلك «خدمة للديمقراطية ودولة الحق والقانون التي يطمح إليها كل مواطنة وكل مواطن جزائري».

وأضاف، أن حزب طلائع الحريات يتابع «بقلق شديد التطورات الخطيرة الناجمة عن تورط منظمة انفصالية في مشروع تأمري يرمي إلى المساس بالوحدة الوطنية ويأمن البلد واستقراره ويتواطؤ مع قوات أجنبية».

التجمع الوطني الديمقراطي:

المسار التجديدي للجزائر يقلق أعداء الوطن

وتمتين الجبهة الداخلية والمساهمة في مسار التجديد الوطني من أجل جزائر قوية ومقتدرة واحدة وموحدة مع تيزي وزو إلى تامنغست ومن تيسة إلى تلمسان».

وفي سياق ذي صلة، ذكر ذات الحزب أنه بفضل «السهر الدائم والاحترافية العالية» للجيش الوطني الشعبي وكل المؤسسات الأمنية، تم إحباط مخططات إرهابية مسيرة من الخارج من طرف «مجموعتين إرهابيتين (رشاد والماك) اللتين تندرجان في مشروع صهوني واستعماري جديد يهدف لضرب استقرار الجزائر وسلامة المواطنين». وشدد على أن اللحمة «المقدسة» بين الجيش الوطني الشعبي والأمة الجزائرية، التي تتعزز وتتقوى بوطنية وإخلاص، كما أشار، «ستبقى على الدوام العروة الوثقى التي لا انفصام لها»، والدافع الأساسي لكل الوطنيين من أجل المساهمة في «تعزيز ثقافة الولاء المطلق للدولة، فلا ولا يعلو على الولاء المطلق للدولة»، يضيف المصدر.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يدعو التجمع الوطني الديمقراطي كل المواطنين للمساهمة في مسار التجديد الوطني من أجل نهضة الأمة وأمن الوطن وعزة شعبها

موزعون على 55 قائمة

550 مترشح للاستحقاق التشريعي بولاية معسكر

التحقيقات الأمنية والإدارية والجبائية من أجل ضبط القوائم المقدمة لخوض المنافسة. علما أنه تم سحب استمارات التوقيعات الفردية من قبل 39 تشكيلة حزبية و49 قائمة حرة، في حين أودعت أغلب القوائم طلب إلغاء شرط المنافسة.

يذكر، أن الترشح للانتخابات التشريعية حظي بإقبال واسع للكفاءات العلمية والشباب، بالنظر إلى الفرصة التي أتاحتها قانون الانتخابات الجديد لهذه الفئة، لاسيما من حيث تخفيض عدد التوقيعات المحددة للقوائم المستقلة بـ800 توقيع، وهو العدد الذي نجحت في جمعه بعض القوائم واضطرت قوائم أخرى إلى التمازج والتكتل.

معسكر: أم الخير .س

لإعلاناتكم اتصلوا | تلفاكس: 73.60.59 (021)

بالقسم التجاري: السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: 73.71.28.... (021)
73.76.78 (021)
73.30.43 (021)
73.95.59.... (021) الفاكس:

■ ملاحظة:

المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر

مصطفى هميسي

رئيس التحرير

سعید بن عیاد

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 200.000.000 دج
39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz / الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

أمانة المديرية العامة

الهاتف: 23 46 91 80
الفاكس: 23 46 91 77

التحرير

التحرير: 23 46 91 87
الفاكس: 23 46 91 79

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط، مطبعة S.I.A الغرب، شركة الطباعة S.I.E الجنوب، مطبعة ورقلة مطبعة بشار S.I.A

بعد انقضاء آجال الإيداع

12 يوما للفصل في ملفات الترشيح للتشريعات



بالترشح، ويكون هذا القرار قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ بالرفض.

أما بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمرشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال أربعة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ. ويتعين على المحكمة الإدارية الفصل في الطعن المقدم أمامها في أجل مدته أربعة أيام، مع العلم أن حكمها يمكن أن يكون محل طعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا والتي يكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن. وفي ذات السياق، تشير المادة 207 إلى أنه وفي حال رفض ترشيحات واردة في قائمة ما، بالإمكان تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتعدى 25 يوما السابقة لتاريخ الاقتراع.

1.180 قائمة حزبية و1220 حرة

بلغ عدد قوائم الترشيح لتشريعات 12 يونيو المقبل،

بانقضاء آجال إيداع ملفات الترشيح لتشريعات 12 جوان، يبقى أمام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 12 يوما لانتهاء من الفصل في ملفات 24.214 مترشح، يأملون خوض غمار المنافسة والتمكن، في نهاية المطاف، من ولوج المجلس الشعبي الوطني في عهدة تشريعية تمتد لخمس سنوات.

سيكون في يد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ممثلة في منسقيها عبر 58 ولاية وبالخارج، مدة أقصاها تاريخ 9 مايو المقبل، للنظر في الملفات التي تقدم بها الراغبون في الترشيح والبت فيها.

وكانت السلطة المستقلة للانتخابات قد أوضحت، في وقت سابق، أن الفصل في ملف الترشيح يتم خلال «12 يوما على الأكثر من تاريخ إيداعه، بما فيها الملفات التي لم يتم الفصل فيها»، وعليه ستختتم هذه العملية في التاسع من مايو الداخل كأقصى حد، بالنظر إلى أن آجال إيداع ملفات الترشيح كانت قد انتهت، الثلاثاء، منتصف الليل.

وهذا الخصوص، أضاف رئيس السلطة محمد شرقي، للثام، مباشرة عقب انتهاء آجال إيداع ملفات الترشيح، عن آخر المعطيات الرقمية ذات الصلة بمرحلة إيداع ملفات الترشيح، حيث أضحي معلوما الآن بأن العدد الإجمالي للقوائم المودعة لدى السلطة بلغ «2400 قائمة».

ويتضمن هذا العدد «1180 قائمة أودعتها الأحزاب السياسية» و«1220 قائمة حرة»، فيما «بلغ عدد القوائم بالخارج 65 قائمة، 61 منها تابعة لأحزاب وأربع قوائم حرة، قبلت اثنتان منها». بالمقابل، فتح الباب أمام المترشحين الذين رفضت ملفاتهم لتقديم الطعون، على أمل الظفر بفرصة محتملة للتنافس على أحد مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان.

ويتعين أن يكون رفض أي ترشيح بقرار معلل، يبلغ في أجل ثمانية أيام كاملة من تاريخ إيداع التصريح

مستشار رئيس الجمهورية، عيسى بلخضر:

نحن في مرحلة تقتضي تضافر جميع الجهود

الجديدة ليس مهمة الرئيس لوحده أو مهمة مجموعة من مؤسسات الدولة (...)، الجزائر الجديدة هي فرصة لكل جزائري بحيث لا مجال للمترشح، إننا في مرحلة تقتضي تضافر جميع الجهود». وأبرز أن «الجزائريين استبشروا بانطلاقة الجزائر الجديدة التي لم ترق فيها قطرة دم واحدة وجمعت أبناءها في هبة واحدة ضد الفساد وساهمت في إصلاح البلاد وتجديد مؤسسة الرئاسة، أعلى مؤسسة في البلاد». وأضاف، أن رئيس الجمهورية بشار بناء المؤسسات الشورية الديمقراطية بداية بتعديل الدستور الذي استدركت

أكد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالزوايا والجمعيات الدينية عيسى بلخضر، مساء الثلاثاء، من الشلف، أن استكمال بناء الجزائر الجديدة يكون من خلال تضافر جهود جميع الفئات والمؤسسات.

قال بلخضر خلال لقاء جمعه بأئمة وشيوخ الزوايا وطلبة المدارس القرآنية بدار الضيافة بمقر ولاية الشلف، إن «المرحلة التي تمر بها البلاد حاليا، وهي مرحلة استكمال بناء الجزائر الجديدة، تقتضي تضافر جهود جميع الفئات والمؤسسات بما يسمح بمحاربة الفساد وإصلاح البلاد». واسترسل قائلا: «بناء الجزائر

أبرزتها مجلة «جاكوبن» الأمريكية

الثورة الجزائرية غيرت العالم للأحسن

خاضوها ضد «الوحشية» الفرنسية في بداية الاحتلال في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وأضاف، أن تجارب الخدمة العسكرية في الجيش الاستعماري في الحربين العالميتين الأولى والثانية والهجرة إلى المناطق الصناعية في كبريات المدن الجزائرية والفرنسية قد عرض الجزائريين له «أفاق أيديولوجية جديدة».

واعتبر في هذا السياق، أن الاشتراكية السوفياتية والليبرالية الويلسونية (نسبة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ومبادئه التحررية) والحركة الإصلاحية الإسلامية (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، قد أنتجت «وعيا بالذات، وطنيا ومتجددا».

ويقول الكاتب، من جهة أخرى، أن مجازر 8 مايو 1945 (نهاية الحرب العالمية الثانية)، قد «عملت على تشكيل الحركة التحررية» لتتطرق الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 من طرف جبهة التحرير الوطني وقادتها العسكريين الذين «اعتمدوا على الدعم الشعبي في تحويل ما كان خطابا غير فعال إلى عمل حاسم، وقد نجحوا في ذلك».

ويوضح أن رد فعل الفرنسيين كان

ب«الاضطهاد الوحشي»، حيث استخدموا «التعذيب ومعسكرات الاعتقال وقتل المدنيين» التي أصبحت «سياسة رسمية للدولة الفرنسية».

غير أنه في السياق الدولي الجديد، يضيف مايسي، أسفرت تلك الأساليب القديمة الوحشية عن «نتائج عكسية تماما، إذ أن رياح التغيير التي هبت على العالم الخاضع للاستعمار قد جعلت الجزائريين يتجمعون حول راية جبهة التحرير الوطني بالآلاف ثم باللايين».

ويقول الكاتب، إن جبهة التحرير الوطني سرعان ما أدركت أهمية الديناميكية الدولية الجديدة في فتح حرب على الجبهتين، المحلية (الأرض) والدولية (الدبلوماسية)، خصوصا بوجود شخصيات ثورية ذات كاريزما كأحمد بن بلة، حيث «انتقل الكفاح سريعا إلى أروقة الأمم المتحدة».

وأشاد مايسي في نهاية مقاله ب«البروز الدولي الكبير» للجزائر بعد الاستقلال، رغم «الخراب» الذي تركته فرنسا، وتحولها إلى النظام الاشتراكي، لتصبح «مركزا دوليا مزدهرا للثوار والحركات الثورية من العالم أجمع» و«مركزا للدفاع عن القضايا الأفريقية، وقضايا العالم الثالث، والتحررية والتنمية».

أكد وزير العمل

والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعوب، أمس، أن الوقاية من الأخطار المهنية تعد من الأولويات في ظل الوضعية الاستثنائية التي تعيشها الجزائر، ما يفرض تكييف أنظمة الوقاية وتعزيز الأجهزة الحالية للاستجابة لتحديات الهائلة التي يفرضها الوباء، لاسيما في أماكن العمل، كما يجب جعل هذه المسألة في صلب الحوار الاجتماعي.

سعاد بوعبوش

أوضح جعوب بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي 17 للسلامة والصحة في العمل تحت شعار: «التوقع والاستعداد والاستجابة للآزمات... استثمر الآن في أنظمة السلامة والصحة الأكثر صمودا ومرونة»، أن الوقاية هي قضية الجميع تتطلب تضافر جميع الجهات الفاعلة في عالم الشغل ضد الجائحة، رغم أنها مسؤولية أصحاب العمل ولهذا تبقى الشراكة مهمة لتعبئة دعم الإجراءات الرامية إلى منع المخاطر المهنية في أماكن العمل والتخفيف من حدتها الاجتماعية وتداعياتها الاقتصادية من أجل المساهمة في تهيئة الظروف للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي الناجح.

«أخلاق» الكراهية

■ سيف الدين قداش

يظل بشكل مستمر شرف النضال تاجا على رؤوس أصحابه يرتقون فيه وبه لمبادئهم وينتصرون في معاركه بكل روح رياضية، تكون فيها الغلبة للعقل والأخلاق ويسود فيها الشرف قبل كل شيء. فالمتابع لنماذج المعارضة في العالم يدرك، بلا شك، أن في كل اختلاف رحمة وبعد حضاري، يتجاوز فيه العقلاء سفاست الأمور كلما احتد النقاش وزاد الاختلاف وبلغ السيل الزبي، خاصة عندما يتم الاختلاف على مصالح الأمة والوطن.

في بلدنا لم تتعلم بعض أطلياف «المعارضة الإستعراضية» فن الاختلاف المفيد، الذي يجعلنا نغضب بحكمة، ونناقش بشرف، ونترفع بحنكة، عن التكاثر في الأثرار والأفراح، ونجعل هاته المناسبات فرصة لإظهار نبيل الفرسان، أمام هول المآسي ورمزيتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بفقدان رجل نضال ووطنية مثل علي يحيى عبد النور، رحمة الله عليه.

مؤسف ما يحدث من تقشي «أخلاق» الكراهية والسب والشتن في العالم الواقعي والافتراضي وهو ما يشي بحجم مأساة قيم حادة، تسيء لكل قضية نبيلة وعادلة، من أولئك الذين أنخموا أسماعنا بتعابير الديمقراطية والحرية دون أن يمتطهروا في هاته السبل، قولا وفعلًا وفق نبيل معانيها، حيث يقول عنهم غاندي: «يجب أن تكون أنت التغيير الذي تريد أن تراه في العالم». ليعبر في زاوية أخرى، على أن «الاختلاف في الرأي ينبغي ألا يؤدي إلى العداء، وإلا لكانت أنا (غاندي) وزوجتي من ألد الأعداء». ليتحدث في ذات الصدد، عن كل من يعتقد صوابية وجهة نظره «ما أفضل أن يخرس المرء عن ذكر الحقيقة، إن لم ينطقها بلطف»، ويسقط هذا القول بقوة على أولئك المهيجين، حيث يصفهم فيلسوف نضال اللأعنف «الغضب والتعصب هم أعداء الفهم الصحيح».

قلعا لا يمكن احترام نضال أو وجهة نظر سياسية، تكسر قواعد الأخلاق والشرف وتتزوي قبالة التهيج والتناول على الناس، مهما بلغ حجم الكراهية والنبد تجاههم؛ فموسى عليه السلام أمره رب العالمين أن يخاطب أشد أعدائه وهو قادر أن يفتك به بقوله تعالى: (فقلوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى)، وفي ذلك ذكرى لأولي الألباب.

في اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل:

جعوب: الوقاية من الأخطار المهنية أولوية

■ بن بوزيد: مراقبة العمال طوال الجائحة

تنفيذي محدد لشروط منح الاعتماد للمؤسسات ومراكز التكوين والمصادقة على برامج تكوين العمال في مجال الوقاية من الأخطار المهنية.

من جهته أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد، أن الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة، يرمي إلى تكوين ثقافة وقائية وفرصة للتذكير بالتزامات التنمية المستدامة لتجسيد بيئة مهنية صحية، مؤكدا أن عمال الصحة من خلال خدمة العمل يضمنون حق حماية صحة العمال ونفس الأمر بالنسبة للوقاية من الأخطار المهنية.

وأشار بن بوزيد، إلى أنه خلال الجائحة تواصلت خدمات الصحة المهنية في مكافحة كوفيد-19 ومراقبة أصحاب العمل والعمال ووضع البروتوكولات الصحية وتنفيذها وتشارك في الفحص والتلقيح والمتابعة الفردية للحالة الصحية للموظفين.

وتم بالمناسبة، التوقيع على القرار الوزاري المشترك المتضمن التدابير التقنية لحماية العمال في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وكذا اتفاقية شراكة بين هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري ومجمع كوسيدار.

وعلى المستوى العملي، تحدث الوزير عن الارتقاء بواقع السلامة والصحة في أماكن العمل بما يتماشى وتطور المعايير الوقائية وتطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكذا التحولات السريعة المحيطة بالشغل، وذلك من خلال مواصلة تنفيذ الخطط السنوية للمراقبة من قبل مصالح المفتشية العامة للعمل بغرض السهر على مطابقة احترام تدابير الوقاية للقوانين والأنظمة من قبل المؤسسات والهيئات.

تحرير 1970 محضر مغالفة

وبلغة الأرقام قامت مصالح مفتشية العمل في سنة 2020، بإنجاز 116.701 زيارة تفتيش شملت أكثر من 4 ملايين عامل، وتم تحرير 41.643 وثيقة، منها 1970 محضر مخالفة ضد المؤسسات التي لم تتقيد بقواعد السلامة والصحة والمهنيين. كما تم مواومة التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل مع معايير العمل الدولية، حيث تم الانتهاء من إعداد نصوص تنظيمية جديدة تخص القرار الوزاري المشترك المتضمن التدابير التقنية لحماية العمال في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والذي تم توقيعه، أمس، ببيعة وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالإضافة إلى إعداد مرسوم

فروخي يتسلم مهام وزير البريد بالنيابة

تسلم، أمس، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، سيد أحمد فروخي، مهام وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بالنيابة، خلفا للسيد إبراهيم بومزار الذي أنهيت مهامه. جاء في الصفحة الرسمية لوزارة البريد على فيسبوك، أن مراسم تسليم واستلام المهام جرت بحضور إطرارات الوزارة.

وكان رئيس الجمهورية، المجيد تبون، قد أنهى، الثلاثاء، مهام الوزير إبراهيم بومزار وكلف سيد أحمد فروخي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، بنباية مهام وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

تواجهها الحكومة وأرباب العمل والنقابات

تداعيات كوفيد تخيم على عيد العمال



تُخيم تداعيات فيروس كورونا، على اليوم العالمي للشغل، في الجزائر، كما في دول العالم، حيث بات الحفاظ على المناصب ومكتسبات الطبقة الشغيلة، رهانا كبيرا، بعد الركود الاقتصادي الناجم عن عمليات الإغلاق الجزئي لعبيد الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

حزمة محصول

تدخل الجزائر، السنة الثانية من الصمود في مواجهة الانعكاسات الكارثية، لوباء كوفيد-19، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ورغم مقاربة الحذر والمرونة التي اعتمدتها الحكومة، في تطبيق الحجر الصحي، إلا أن المؤشرات السلبية طفت إلى السطح.

وتأتي مناسبة عيد العمال، هذه السنة، في ظل تدمير المواطنين، من ارتفاع أسعار معظم المواد واسعة الاستهلاك والمنتجات الفلاحية، ما أدى إلى تراجع واضح في القدرة الشرائية.

الحكومة ومنذ صيف السنة الماضية، وضعت مخططا بالتشاور مع أرباب العمل والنقابات، لتدليل تداعيات تدابير الحجر

حجم الضرر الذي تركته الأزمة الصحية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساد التوتر في عديد القطاعات، ونظمت إضرابات تطالب بتحسين الأجور لمواجهة غلاء المعيشة. هذه الأوضاع وضعت الحكومة وأرباب العمل والنقابات أمام مسؤولية جسيمة

الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الأساسية وخاصة الأولية المستوردة في الأسواق الدولية، بسبب طول مدة استمرار الوباء أكثر من المتوقع، بل وتتحدث تقارير عن سنوات أخرى قادمة، لا تترك خيارا للشعوب والدول غير التعايش معه. في الأسابيع القليلة الأخيرة، بدا واضحا،

الصحي على الحياة الاقتصادية ومناصب الشغل، وأقرت منحا تعويضية تراوحت بين 10 آلاف دج و30 ألف دينار، لعمال المهن الصغيرة والمتوسطة التي تضررت من تعليق أنشطتها. ورغم إعادة استئناف معظم الأنشطة، إلى معدلات الدخل الفردي، لم تستطع مقارعة

أستاذ علوم الاقتصاد، عمر هارون؛

إستراتيجية للتعامل مع الوباء لمدة 5 سنوات ضرورية

■ غياب نظام تحفيزي وثقافة العمل تراجعت

وصف أستاذ علوم الاقتصاد، عمر هارون، جهود الدولة الاقتصادية لمواجهة تداعيات تفشي فيروس «كورونا» بالمقبولة خاصة وأنها ارتكزت على تقديم حلول للمرحلة القصيرة، بالمقابل قال إننا بحاجة لإستراتيجية من أجل التعامل مع الوباء الذي سيبقى معنا لمرحلة طويلة لن تقل عن 5 سنوات. أشار الخبير الاقتصادي في حوار خص به «الشعب» إلى أن المبادرة الاقتصادية في الجزائر مرتبطة بالدولة، وهو ما يجعل القطاع الخاص في بلدنا بعيد عن ما يجب أن يكون عليه، وحتى حين حاول هذا القطاع النمو فكان لزاما على الدولة دعمه من خلال عقود ما قبل التشغيل المدعمة جزئيا أو كليا من قبل الخزينة العمومية.

الجزائر في الخمس سنوات القادمة إقتصاديا والبحث عن حلول عملية لها. **■ هل تمت المحافظة على المؤسسات ومناصب العمل؟**

■ فكرة المحافظة على المؤسسات ومناصب العمل هي فكرة توارثناها عن النظام الاشتراكي، والحقيقة أن وظيفة الدولة ليست البحث عن كيفية المحافظة على المؤسسات ومناصب العمل، بل في توفير مناخ عمل جيد يسمح بخلق مؤسسات وشركات، والنجاح أن يصبح عدد المؤسسات التي تستحدث سنويا أكبر من عدد المؤسسات التي تفشل وعدد المناصب التي تتوفر أكبر من عدد الوظائف التي تفقد، وهنا يصبح العامل الذي يفقد منصب عمله قادر على إيجاد بديل لتوظيفه مرة أخرى والدولة تجد بديل عن المؤسسة التي لم تعد تدفع ضرائب بمؤسسات بديلة تحل محلها.

الدولة حاولت في الكثير من الأحيان إحياء مؤسسات عمومية اقتصادية بقروض ومنح، لكن سرعان ما استهلكت هذه المؤسسات هذه الأرصدة ودخلت في حالة تعثر جديدة وطلب قروض جديدة والأمثلة كثيرة ومتعددة، وكذلك هو الحال في القطاع الخاص حيث استفادت بعض المؤسسات من إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات ودفعت لها الدولة أجور عمالها، من خلال عقود ما قبل التشغيل، لكنها لم تقدم أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بعد تلك المدة، وهنا فعلى الدولة أن تتبع قواعد السوق الحر المعتمد على منح الحرية وتوفير المناخ المناسب والبقاء يكون للأقوى والأصلح.

■ مطالب في عديد القطاعات بسبب انخفاض القدرة الشرائية، ما تعليقكم؟ ■■ المنظومة الاقتصادية في الجزائر مبنية على دعم الدولة للمنتجين، وهذه المنظومة أثبتت فشلها فالتحويلات الاجتماعية في الميزانية عادت ما تفوق 1700 مليار دينار، وهو مبلغ ضخم جدا، لكن المشكل في كيفية تحويل هذه المبالغ لمستحقيها، والحل هنا إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية ككل من خلال تحويل الكتلة الخاصة بتحويلات الاجتماعية لصالح الأجور وتحرير الأسعار في المقابل.

الكثير من المجالات، وهذا يرجع بالأساس لأنظمة التقييم الموجودة في مختلف القطاعات والمرتبطة في الأساس بالعمل من خلال الوقت دون إدخال عامل الإنتاجية ككميار للتقييم، فالموظف في الجزائر يقيم لحضوره إلى مقر عمله من 8 صباحا إلى 16.30 مساء، دون تحديد أهداف واضحة واجبة التنفيذ ليقم وفقها، وهذا من عيوب النظام البيروقراطي في التسيير، ما جعل جل دول العالم تتخلى عنه وتبحث عن أنظمة جديدة خاصة أن هذا النظام يقتل روح الإبداع والمبادرة لدى الموظف.

ولعل أهم الأنظمة التي يمكن أن تخلق لنا قيمة مضافة في الجزائر هو العمل وفق نظام الأهداف، ومنه يمكن لنا تطوير نظام تقييم هجين يجمع بين الوقت وتحقيق الأهداف وأظن أن تفعيل المجلس الأعلى للموظفين العمومي سيكون له دور أساسي في الخروج من هذه الهوة التي نعيشها، والتي يرجع السبب الرئيسي فيها لعدم وجود نظام تحفيزي للعامل المجتهد مقارنة بالبقية.

■ كيف تقيمون جهود الدولة، منذ بداية تفشي فيروس «كورونا»؟

■ جائحة كورونا ستبقى معنا لمدة طويلة، للأسف هذا الواقع الذي بدأ يتجسد من خلال المعطيات المختلفة التي ظهرت وتظهر تباعا، وأظن أن جهود الدولة تركزت على تقديم حلول للمرحلة القصيرة والتي كانت مقبولة لحد بعيد من خلال محاولة مساعدة الفئات المتضررة من خلال منحة شهرية، ودعم العمال الذين قاوموا الوباء كالجيش الأبيض وعمال النظافة من خلال منح الخطر، ومحاولة تقليل عبء الضريبة والضمان الاجتماعي على المؤسسات الخاصة.

لكننا الآن بحاجة لإستراتيجية للتعامل مع الوباء الذي سيبقى معنا لمرحلة طويلة لن تقل عن 5 سنوات وظهر منها الجزء المتعلق بمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات الصيدلانية والفلاحية، لكن تراجع مداخليل النفطية وتراجع نسب إنشاء المؤسسات مقارنة بارتفاع نسبة تعثر المؤسسات الاقتصادية يجعل الإنتاجية في الجزائر في تراجع مستمر، ومنه فوجب على الدولة في المرحلة الحالية وبشكل سريع بعث لجان تفكير لتوقع المشاكل التي ستعترض

حوار : علي عزازقة

«الشعب»: يُحتفى باليوم العالمي للشغل، كيف ترى واقع العمل في الجزائر؟ **عمر هارون:** المبادرة الاقتصادية في الجزائر مرتبطة بالدولة، ما يجعل القطاع الخاص في بلدنا بعيد عن ما يجب أن يكون عليه، وحتى حين حاول هذا القطاع النمو فكان لزاما على الدولة دعمه من خلال عقود ما قبل التشغيل المدعمة جزئيا أو كليا من قبل الخزينة العمومية، وهو ما يتقل كاهل الميزانية العامة ويربكها.

وكما هو معلوم، هناك ارتفاع كبير في نسبة البطالة في الجزائر، حيث يمثل عدد الشباب ما يقارب 70٪ من السكان، وهو أمر عادي ومفهوم في مجتمع الفتة النشطة فيه، الجزائر تفوق 12 مليون شخص، بنسبة بطالة قدرها الديوان الوطني للإحصاء ب 11.1٪ في أفريل 2018، بتراجع عن 2017 قدر ب 0.6٪ حيث بلغت البطالة لدى الشباب الحامل لشهادات جامعية 17.6٪ مقارنة ب 14.8٪ لدى خريجي التكوين المهني، وهو الرقم الذي انخفض بحسب تقرير أفريل 2018 حيث بلغت البطالة عند الجامعيين 16.8٪، 23.1٪ منهم إناث مقارنة ب 10٪ ذكور مقارنة ب 12.8٪ عند المتخرجين من التكوين المهني، أما في 2019 فنسبة البطالة عند الرجال بلغت 66.8٪ أما عند الإناث فكانت 17.3٪، حيث أن نسبة البطالة عند الجامعيين بلغت 17.4٪ مقابل 03٪ عند الذين لا يملكون أي مستوى و11.8٪ عند الذين يملكون مستوى متوسط، لتبقى نسب البطالة في 2020 غير محددة لحد الآن من الديوان الوطني للإحصائيات.

لكن وبسبب جائحة كورونا وما تخللها من مشاكل اقتصادية فيتوقع أن ترتفع نسب البطالة في حدود 20٪، ومنه فالحل الآن من أجل العمل على الرفع من نسب التشغيل في الجزائر هو بعث القطاع الخاص ودعمه مع العمل على جلب الاستثمار الأجنبي، خاصة المتعلق بالجالية الجزائرية الموجودة في الخارج.

■ وماذا عن شريحة العمال؟ ■■ ثقافة العمل في الجزائر في تراجع مستمر، بل أصبحت هذه الثقافة غائبة في

القطاعات الإنتاجية، لكن استطاعت الحكومة بالإجراءات المتخذة التحجيم من الأزمة، لكن المشكل الذي ظهر الآن هو غياب فرص العمل للمتخرجين الجدد من الجامعات ومراكز التكوين المهني، وعدم وجود فرص لتوظيف من فقدوا مناصب عملهم في مرحلة الجائحة، وحتى الجهود المبذولة في مجال حث الشباب على إنشاء مؤسساته الخاصة من خلال مختلف الآليات المقترحة لم تقدم لحد الآن البديل لمشاكل عديدة ومتعددة، بعضها يعود لمناخ الأعمال والبعض الآخر لمشاكل تاريخية.

■ ما هي الحلول التي ترونها مناسبة للمحافظة على ما تحقق والعمل على تحقيق أكثر؟

■ لا توجد حلول سحرية لحل المشاكل الاقتصادية، والواقع الاقتصادي المعتمد على العوائد النفطية، بنسبة تفوق 98٪، يجعل الجزائر بحاجة إلى ثورة اقتصادية، بداية تكون من خلال تغيير المفاهيم، وإعادة النظر في دور الدولة، وإعادة النظر في هندسة الحكومة من خلال تثبيت النظرة التنفيذية للحقائب الوزارية المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتي أصبحت تتغير في كل تعديل، مع الحرص على إنشاء وزارة اقتصاد قادرة على تنفيذ رؤية واضحة ومنسجمة في المجال، تحرير المبادرة الفردية والسماح للجميع بدخول مجال إنشاء المؤسسات دون التركيز على فئات معينة كمتخرجين من الجامعة مراكز التكوين المهني، وصولا إلى منظومة قانونية واضحة ومدرسة بدقة، وهو ما نحتاجه في قانون الاستثمار الذي لم يصدر إلى حد الآن ولا يجب أن يكون فيها تغيير القوانين، كلما رحل وزير عن قطاع، كما حدث مع دفتر تصنيع واستيراد السيارات.

يجب البحث عن أدوات تطوير مناخ الأعمال وتحسين ترتيبنا في التقارير الدولية التي نحتل فيها المرتبة 157 من 190 دولة، وهو ما يحتم علينا تعديل مناخنا، وفق معايير الترتيب الدولية، وصولا لتطوير بُنانا التحتية على غرار ميناء الحمداية والطريق السيار شمال جنوب، وهو المشروع الاستراتيجي الذي يُمكّن الجزائر من تحقيق مكاسب عظيمة في المجال، هذه النقط لن تتحقق والجزائر لا تملك مراكز البحث والتفكير التي تعتبر نقطة إنطلاق أي مشروع قوّي وحقيقي.



هذه العملية تحتاج إلى دراسات عميقة وخطة محكمة من أجل تجنب حدوث إنزلاقات اجتماعية، وأهم ما يجب أن يتم إحصائه هو تحديد دقيق للفئات الهشة التي لا تملك دخلا، لمعاملتها بشكل خاص، ودراسة أخرى لتحديد الأجر الأمثل في ظل توازن الأسعار الذي سيكون، كما أن هذه المرحلة سيتم فيها تحرير سعر الصرف، خاصة واحتياطي الصرف في الجزائر وصل إلى مستويات دنيا قد لا تكفي لسنة أخرى من الاستيراد، وهو الحل الذي سيجعلنا نخلق توازنات جديدة، أسعار جديدة، أجور جديدة، وبالرغم من صعوبتها، إلا أنها ستكون نواة صلبة لخلق اقتصاد قوّي يمكن فيه للمواطن أن يحدّد أين يمكن له أن يصرف أمواله ومن أين يأخذ الخدمة التي يريدها دون إجبار أو إرغام، وهي مرحلة سنذهب إليها لا محالة.

لكن أتمنى أن نذهب إليها وقد حضّرنا لها أنفسنا أحسن من أن تفرض علينا، ومنه فأى زيادة في الأجور حاليا ستكون عبارة عن زيادة وهمية، لأن التضخم سيمتصها مباشرة، وكل ما سيحدث هو ارتفاع الطلب مقابل ثبات العرض، وهو ما سيجعل الأسعار ترتفع أكثر، مما سيجعل الزيادة وكأنها لم تكن.

■ هل أثرت الأزمة الصحية على عالم الشغل؟ ■■ كلما كان الاقتصاد كبيرا كلما كانت نسبة تأثير الجائحة أكبر، وفي الجزائر يمتص القطاع العام حجما كبيرا من العمال ما يفوق بقليل 4 ملايين عامل يقابلهم حوالي 7 ملايين في القطاع الخاص، وهم الذين تأثروا بشكل كبير بجائحة كورونا خاصة في بعض القطاعات كالسياحة، النقل، المدارس الخاصة، والعديد من

ضعف القدرة الشرائية أنهكه

العامل الجزائري يواصل «الصمود»

يواصل العامل الجزائري «الصمود» أمام هزات متتالية تعرض لها، منذ تفشي الوباء الذي أزرق أرواح الكثيرين وأفقّد آخرين مناصب شغلهم، وهوى بقدرتهم الشرائية إلى الدرك الأسفل، نتيجة عدة عوامل، استنفرت «أئمة»، وأخرجت «رجال حماية مدنية»، «أساتذة»، «كرها» في احتجاجات تقاطعت فيها المطالب بحماية القدرة الشرائية، وتخصيص أجور تحفظ كرامة العامل.

زهراء ب



يعود الأول ماي هذه السنة، ولسان حال معظم العمال يقول «عيد بأي حال عدت يا عيد بما مضى أم بأمر فيك تجديد»، فأغلبهم مازال يحصي خسائر السنة الماضية، لأن الوضع لم يتغير كثيرا، بل عرف تأزما بسبب الارتفاع الفاحش للأسعار، الذي هوى بالقدرة الشرائية إلى أدنى مستوياتها، ناهيك عن فقدان المزيد من مناصب الشغل، بسبب استمرار آثار الأزمة المركبة للسنة الثانية على التوالي، الناجمة عن تفشي وباء كورونا وتراجع أسعار المحروقات.

واندلمت احتجاجات عمالية متفرقة وسط سلك الحماية المدنية وأساتذة التعليم الابتدائي، أياما قليلة قبل حلول العيد العالمي للعمال، ملوحين بالاستمرار في الاحتجاج إذا لم تسوّ مطالبهم، التي تمحورت حول تحسين القدرة الشرائية بالزيادة في الأجر القاعدي ورفع القيمة الاستدلالية، بالإضافة إلى مطالب أخرى... قالت مصالح الحماية المدنية، في بيان لها، إنها سيتم التكفل بها في القانون الأساسي للعمال، في حين التزمت وزارة التربية الصمت بشأن مطالب عمالها، الذين يلحون على الإدماج في مناصب عمل ثابتة، فلا يعقل أن يبقى «معلم الأجيال دون منصب منذ 4 سنوات من العمل».

واضطر مسؤولو وزارة الشؤون الدينية للتدخل سريعا لامتنصاص غضب عمالي بسبب تأخر صرف الرواتب، وتمت مراسلة وزارة المالية من أجل تسريع صب رواتب الموظفين والأئمة لشهر أفريل، وتمهدوا بالإصغاء لجميع انشغالات العاملين في القطاع، بما فيهم المنتمون للمصالح الخارجية.

تراجع عدد تنصيب طالبي العمل بـ31%

تأثر الوضع الاقتصادي في البلاد نتيجة استمرار الأزمة الصحية، والتراجع اللافت لأسعار المحروقات. وقد تضرر سوق الشغل كثيرا، حيث اظهرت دراسة المجلس الاجتماعي والإقتصادي والبيئي، فقدان بين 100 ألف إلى 150 ألف منصب شغل منذ بداية الأزمة الوبائية، سواء في مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، أو في مناصب شغل مؤقتة.

أما معدلات البطالة، فتشير آخر الأرقام إلى بلوغ 12,5٪ بنهاية سنة 2019، بما يعادل 2,5 مليون شخص، وفق الديوان الجزائري للإحصائيات.

واعترف وزير العمل والتشغيل والضمان

والاحتكار، لأن الزيادات لم تشمل فقط المنتجات المستوردة، بل حتى المحلية. وأثرت هذه الزيادات سلبا على محدودي الدخل، خاصة وأن كتلة الأجور لم تعرف أي تغييرات، وهي تصنف الأدنى عربيا، إذ تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عشرة بمتوسط راتب شهري يقدر بنحو 293 دولار شهريا، ومن أجل حماية القدرة الشرائية للجزائريين، كان رئيس الجمهورية قد قرر إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي لمن يقل راتبه عن 30 ألف دينار، تزامنا مع رفع رسوم وضرائب مطبقة على المواد النفطية والمواد واسعة الاستهلاك، بالإضافة لبعض الخدمات.

وأقر منح تعويضية للتجار والحرفيين والناقلين المتضررين جراء تعليق نشاطهم خلال فترة الحجر الصحي، تتراوح بين 10 آلاف و30 ألف دينار.

وبهدف تنشيط سوق الاستثمارات التي توقفت قبل انتشار الوباء، تم إقرار إجراءات لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والناشئة، وتم رفع التجميد عن قروض الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية «أناد» الموجهة لدعم حاملي المشاريع الإقتصادية المنتجة والمستحدثة لمناصب الشغل.

حدة، وهي تدهور القدرة الشرائية، بسبب تراجع قيمة الدينار الجزائري في الأشهر الأخيرة إلى أدنى مستوياته مقابل العملات الأجنبية.

وتسبب قرار خفض قيمة العملة الجزائرية في ارتفاع قياسي لأسعار مختلف المواد الغذائية والزراعية، أثرت كثيرا على الطبقة المتوسطة وجعلتهم يبحثون فقط عن الأساسيات، بعد أن أصبح الأجر الشهري لا يكفي لتغطية جميع النفقات.

أما الطبقات الهشة فازدادت تأزما، ونزلت تحت عتبة الفقر، وعادت إلى شراء حاجياتها بـ«دفتر الدين» عند أصحاب المحلات، إن عثرت عمن يقرضها.

ويحتاج العامل الجزائري، بحسب الأمين العام المركزية النقابية سليم لباشطة، لمتوسط أجر يقدر بـ75 ألف دينار حتى يتمكن من تلبية حاجياته الشهرية، ويربط رفع القدرة الشرائية للمواطن بإعادة النظر في تنظيم الأسواق.

ويبرر المختصون الزيادات القياسية للمواد الاستهلاكية بتراجع قيمة الدينار، وبعض الزيادات التي مست المواد الأولية، مثل مادة السكر التي بلغت نسبتها 10٪، في حين يرجعها ممثلو المجتمع المدني إلى المضاربة

استكمال هذه العملية، حيث يتم إدماج 35.906 شاب إلى غاية ديسمبر 2020، أي نسبة 24٪ من مجموع الدفعة الأولى المقدر عندها 149.634 شاب ونسبة 9٪ من المجموع الكلي للمعنيين بعملية هذا الإدماج.

ويرر الوزير هذا التأخر «بعدم تحرير المناصب المجمدة وعدم تحديد المناصب المالية الواجب إنشاؤها، وكذا عدم ملائمة مؤهلات بعض المعنيين مع المناصب المتوفرة، بالإضافة إلى تشبع بعض الهيئات والإدارات بالعنصر البشري».

وبالرغم من الظروف الصعبة وانكماش الاقتصاد الوطني وشح المداخيل، تمسكت الدولة بضممان أجور الموظفين، وبذل خفضها للتكيف مع متطلبات الوضع الراهن، ارتفعت نفقات رواتب العمال بـ63.40 مليار دج وتشمل فتح 44.915 منصب مالي جديد، بالإضافة إلى إدماج 46.727 عامل جديد في المناصب الشاغرة وإدماج لفائدة الجماعات المحلية ورصدت لتغطية مختلف أجهزة التشغيل قيمة 45.25 مليار دج.

تدهور القدرة الشرائية

لم تكن هذه الأزمة الوحيدة، فقد عرف العامل الجزائري أزمة أخرى لم تكن أقل

سليمان ناصر :

أزمة كورونا عمقت معاناة الطبقة الشغيلة

استمرار الوضع سيتطلب إجراءات مستعجلة لحماية العمال وأسرهم



وبخصوص ترقية الحوار الاجتماعي، دعا سليمان ناصر إلى عدم تميع العمل النقابي بهدف تركيز الجهود على مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة في الوقت المناسب وبالطريقة الفضلى، التي تضمن عدم هدر الإرادة الموجودة وكسرها كما كان معمولاً به في الممارسات السابقة، فالوضع الحالي يحتاج إلى الوحدة وتنسيق

بالرغم من المحاولات والجهود لمرافقة المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة منها، خلال فترة الجائحة وتخفيف الأعباء الاجتماعية، إلا أن الكثير منها تأثر بتداعيات كوفيد-19، ما جعلها تتخذ إجراءات استباقية وأحيانا قاسية في سبيل ضمان أداء مهامها واستمرار نشاطها بل وبقاء وجودها جراء معاناتها من صعوبات مالية، فبالإضافة إلى التزامها بالبر وتوكلول الصحي وتقليص العمل بالحد الأدنى، تم التخلي عن الكثير من المناصب بسبب الخسائر التي تسببت فيها كورونا مخلفا وراءه فئة هشة كانت تحسب على الطبقة الشغيلة لتواجه مصيرا مجهولا.

إلى غاية سنة 2023 بحسب ما تضمنه قانون المالية الجديد في إطار ما يسمى بالتعويم. وبحسب سليمان ناصر، فإنه في حال استمرار الركود الاقتصادي وعدم استقرار الوضعية الوبائية، يتعين على السلطات اتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على السلم الاجتماعي واستقرار العائلات، خاصة ذوي الدخل الضعيف والفئات التي تلتحق بتاعا بهذه الفئة نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

وقدم المتحدث جملة من المقترحات التي من شأنها تخفيف معاناة المواطنين، من بينها توسيع إعفاء الضريبة على الدخل الذي يعد مكسبا حقيقيا، غير أنه يبقى غير كاف، بل لابد من أن يشمل الفئات التي يصل دخلها إلى 40 ألف دينار، توسيع سلة المواد المدعومة

وإلى غاية سنة 2023 بحسب ما تضمنه قانون المالية الجديد في إطار ما يسمى بالتعويم.

بحسب سليمان ناصر، فإنه في حال استمرار الركود الاقتصادي وعدم استقرار الوضعية الوبائية، يتعين على السلطات اتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على السلم الاجتماعي واستقرار العائلات، خاصة ذوي الدخل الضعيف والفئات التي تلتحق بتاعا بهذه الفئة نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

وقدم المتحدث جملة من المقترحات التي من شأنها تخفيف معاناة المواطنين، من بينها توسيع إعفاء الضريبة على الدخل الذي يعد مكسبا حقيقيا، غير أنه يبقى غير كاف، بل لابد من أن يشمل الفئات التي يصل دخلها إلى 40 ألف دينار، توسيع سلة المواد المدعومة

سعاد بوعبوش

أوضح الخبير الاقتصادي والمالي سليمان ناصر لـ «الشعب»، أن الطبقة الشغيلة بالجزائر تعاني منذ سنوات، غير أن أزمة كورونا زادت من حدة معاناتها، فهناك الكثير ممن فقد وظيفته نتيجة لجوء الكثير من المؤسسات الناشطة في القطاع الخاص إلى تسريح العمال أو العمل بالحد الأدنى، ما أثر على مدخلوها وجعلها في خانة حمراء تستعدي المساعدة.

ويرى الخبير، أن تدهور القدرة الشرائية في الأشهر الأخيرة، كان له الأثر الكبير في معاناة المواطن، بسبب نقص المداخيل وتدهور قيمة الدينار الوطني الذي يستمر في الانهيار، خاصة وأن تخفيض قيمته سيستمر

البروفيسور بوعمرة لـ «الشعب ويكند»: المتحور أكثر شراسة.. والتحقيقات الوبائية ضرورة



ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا وتجاوزه عتبة 200 إصابة يوميا، كان متوقعا، بحسب ما أكده البروفيسور عبد الرزاق بوعمرة، المختص في الأمراض المعدية، بمستشفى فرانس فانون بالبلدية، مشددا على ضرورة إعادة فتح التحقيقات الوبائية، لمعرفة تطور الوباء بدقة، للتمكن من وقف انتشاره والإحاطة به.

حياة / ك.

أكد البروفيسور بوعمرة في تصريح له، الشعب ويكند، أهمية إعادة فتح التحقيقات الوبائية لما لها من أهمية كبيرة في دراسة وفهم تطور الوباء الصحية، خاصة مع ظهور المتحور الذي ساهم في ارتفاع منحنى الحالات في وقت قصير، ذلك أن هذه التحقيقات تمكن من الحصول على معلومات دقيقة حول الحالات ووتيرة الإصابات.

لم يخف البروفيسور بوعمرة تخوفه وقلقه إزاء التدهور الذي تعرفه الوباء الوبائية في الجزائر، بعد ظهور السلالات المتحورة البريطانية والتجيرية، الأخذ في الانتشار في وقت قصير، ما جعله يَدق ناقوس الخطر، مؤكدا أن هذه السلالات تعد الأكثر انتشارا وشراسة من حيث الحالات الخطيرة التي تسببها.

هذا ما يجعل من الضروري إعادة تطبيق الإجراءات الاحترازية بصرامة يؤكد بوعمرة، لأن الجزائر لا تستطيع وقف تطور السلالات المتحورة التي تغلغل إلى الجزائر، وبالتالي فإن أهم ما تكافح به انتشارها هو الالتزام بالبروتوكول الصحي بحذافيره، لأن تطبيقه تم بعد تسجيل الذروة الأولى بأزيد من 600 حالة يوميا، والذروة الثانية المضاعفة بأكثر من 1200 حالة، لتعرف بعدها الوباء الصحية تراجع في الإصابات ودخلت مرحلة استقرار في الوضع الوبائي.

لا يمكن التنبؤ بالذروة حاليا

قال البروفيسور بوعمرة، إنه لا يمكن التنبؤ بالذروة حاليا التي يمكن أن

الفيروسات المتحورة في الجزائر.

– مضاعفة الحملات التحسيسية على أوسع نطاق واحترام الإجراءات الوقائية على خلفية التهافت المسجل، على أن يشمل التحسيس كل الفضاءات والمرافق العمومية، خاصة المؤسسات التربوية والمساجد والأسواق والمحلات التجارية ووسائل النقل.

– التشديد في تطبيق المخالفات وتكثيف الرقابة لاحترام الإجراءات الاحترازية.

– الإبقاء على الغلق التام للحدود البرية والبحرية والجوية مع الرفع من مستوى اليقظة يوميا.

وبخصوص المخزون الوطني للقاحات ووتيرة التلقيح، أمر الرئيس بالإسراع في وتيرة التلقيح وطنيا والمضي فورا، وبسرعة قصوى، في تنفيذ مشروع تصنيع لقاح سبوتنيك، V»

رئيس الجمهورية في اجتماع تقييمي

5 قرارات هامة للتصدي لموجة ثالثة مُحتملة



العلمية لمتابعة ورصد انتشار وباء كوفيد-19.

ليتوج الاجتماع، بخمسة قرارات هامة هي:

– ضرورة تقديم الإحصائيات من كل ولاية بدقة والأخذ بعين الاعتبار بؤر الإصابة حيا بحي وقريبة بقريبة، لاتخاذ قرارات مبنية على دقة الأرقام ومباشرة تحقيق وبائي فوري حول أشكال

والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الشؤون الدينية والأوقاف، التجارة، الاتصال، الأشغال العمومية والنقل، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الصناعة الصيدلانية وكاتب الدولة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلف بإصلاح المستشفيات ومسؤولي المصالح الأمنية وكذا أعضاء اللجنة

أعلنت السلطات العمومية، ما يمكن اعتباره «حالة استنفار»، تحسبا لموجة ثالثة، من فيروس كورونا، بعد تخطي الإصابات اليومية المؤكدة، عتبة 200 حالة، مع ارتفاع حالات السلالات المتحورة.

من أجل ضمان جاهزية أكبر لمواجهة أي تطور محتمل، ترأس رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الثلاثاء، اجتماعا تقييميا للوضع الوبائية في الجزائر تم خلاله إسداء جملة من التوجيهات تتعلق أساسا بضرورة مباشرة تحقيق وبائي «فوري» حول أشكال الفيروسات المتحورة مع مضاعفة الحملات التحسيسية على «أوسع نطاق» واحترام الإجراءات الوقائية، بحسب ما أورده بيان لرئاسة الجمهورية.

وتم الاجتماع بحضور الوزير الأول ووزراء كل من الداخلية

وزير الطاقة والمناجم من بني عباس:

إطلاق مشروع استغلال منجم المنغنيز بـ«قطارة»

أعلن وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، بالولاية الجديدة بني عباس عن إطلاق مشروع استغلال منجم منطقة «القطارة»، بهذه الولاية من الجنوب الغربي للبلاد لإنتاج المنغنيز.

أوضح الوزير، خلال لقاء جمعه مع ممثلي المجتمع المدني المحلي، أمس الثلاثاء، لدى زيارته للولاية «أن مشروع استغلال هذا المنجم للمنغنيز بـ«قطارة» سيتم إطلاقه قريبا بهدف إعطاء حركية للتنمية الاقتصادية لهذه الولاية الجديدة، من خلال استغلال الثروات المنجمية للمنطقة لتوفير فرص العمل والثروة».

أكد عرقاب «أن بعث هذا المشروع المنجمي الذي يندرج في سياق استغلال منجم الحديد بفار جيللات، بولاية تندوف يعد مكسبا في غاية الأهمية لتنمية ولاية بني عباس».

تقدر الموارد المنجمية بهذا الموقع بأزيد من 2.972 مليون طن بمعدل متوسط يبلغ 35 ٪ من المنغنيز واحتياط من الحديد يبلغ 1.047.564 طن. يزخر منجم «قطارة» بكميات من معدن المنغنيز التي تتشكل من البرونيت والبسيلوميلان والبيروكسيت.

يستخدم معدن المنغنيز بنسبة 95 ٪ في صناعة الحديد والصلب، سيما على شكل خليط معدني يستعمل للسكك الحديدية و5 ٪ في الصناعات الكيماوية.

هذا المنجم الذي يمتد على مساحة قوامها 2 كلم مربع، اكتشف سنة 1953 وقيم سنة 1955، ويقع على بعد 130 كلم عن بني عباس.

كما أعلن وزير الطاقة والمناجم أيضا خلال هذا اللقاء مع المجتمع المدني إعادة تفعيل مشروع توزيع الغاز الطبيعي لسكان بلدية «إيغلي» في إطار الاستراتيجية الوطنية لتعميم هذه الطاقة وكذلك تجديد وعصرنة محطة الخدمات، بعاصمة الولاية، التابعة للمؤسسة الوطنية لنفطال.

لقت تلك القرارات استحسانا من قبل ممثلي المجتمع المدني لهذه الولاية التي تزخر بقدرات منجمية وسياسية وفلاحية هائلة يمكن أن تشكل عاملا لتنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

رفع عديد المطالب وهدد بالتصعيد

تكتل النقابات المستقلة يشل المؤسسات التربوية



شل تكتل النقابات المستقلة لقطاع التربية، قطاع التربية الوطنية، أمس، بعدما دخل المنتسبين له في إضراب وطني، مع التهديد باتخاذ إجراءات تصعيدية في حال عدم تحقيق المطالب.

علي عزازقة

المذكورة. طالبت النقابات الثلاث الموقعة على البيان، بتحسين القدرة الشرائية من خلال مضاعفة قيمة النقطة الاستدلالية وإعادة النظر في الملف التعويضي. كذلك التمسك بالحق في التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، الإفراج عن القانون الخاص والتسوية النهائية للمخلفات المالية العالقة على مستوى الولايات. بالمقابل دعت إلى ضرورة إعادة النظر في البرامج والمناهج الدراسية وتخفيض الحجم الساعي لجميع الأطوار. وجاء في البيان أنه سيتم الإعلان عن تاريخ الإضراب التصعيدي، قبل نهاية الأسبوع الجاري.

تصريحات



مصطفى كمال ميهوبي:

«إن مخزون المياه الجوفية في الجزائر يعادل 7.5 مليار متر مكعب، مؤزعة على 2.5 مليار متر مكعب في الشمال، بينما يتراوح مخزون المياه في الجنوب حوالي 5 ملايين متر مكعب»



بوزيد لزاري:

«بالرغم من الخلافات السياسية، لم أكن أتوقع أن أتعرض لاعتداء في مقبرة التي يتوجب احترام حرمتها، لهذا فإن طابو أساء لعائلة الفقيد قبل أن يسيء إلى شخصي».



فوزي درار:

«الجزائر العاصمة هي بؤرة للفيروس المتحور البريطاني، ومن الصعب معرفة بالتحديد كيفية دخول فيروس كورونا المتحور، لأنها تكون قد دخلت عن طريق الرعايا الذين عادوا للجزائر في ظروف استثنائية».



الهاشمي جعوب:

«تم تسجيل 116 ألف و700 زيارة تفتيش ومراقبة على مستوى مؤسسات العمل، شملت 4 ملايين و390 ألف و385 عامل، أفرجت عن تحرير 41 ألف و640 وثيقة، منها 1970 محضر مخالفة ضد المؤسسات التي لم تتقيد بقواعد السلامة والصحة».

أزمة البريد تطيح بالوزير إبراهيم بومزار



بالرغم من اتخاذ مؤسسة بريد الجزائر، بتعليمات من الوزير المقال، إجراءات تخص التكفل بمطالب العمال، غير أن هذه الخطوة لم تشفع للوزير بومزار، الذي أقيمت الثلاثاء، بسبب تراكمات مشاكل القطاع.

رضا ملاح

أمام كثرة المشاكل المهنية لقطاع البريد، وتذمر المواطنين من الطوابير اليومية في المراكز والمكاتب، أنهى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مهام وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، إبراهيم بومزار، وكلف سيد أحمد الصيدي، ببنابة مهام الوزارة.

بالعودة إلى الوراء، وفي ظل الوضع الذي يعيشه القطاع، دخل العمال قبل أسبوعين، في إضراب مفاجئ، بعدة مكاتب، بسبب ما وصفوه مشاكل مهنية عالقة منذ سنوات وغياب الحوار مع الجهات الوصية. الإضراب المفاجئ دفع وزير القطاع السابق إبراهيم بومزار، للنزول إلى الشارع، والتحدث مع العمال، بحسب ما أظهره فيديو انتشر بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي.

أيام قليلة فقط، أعلنت إدارة بريد الجزائر عن اتخاذ تدابير جديدة تخص التكفل بمطالب العمال، لاسيما ما تعلق بالمنحة التحفيزية والتي تقرر صبها خلال شهر رمضان المبارك، وتعهدت بتلبية المطالب الأخرى، على غرار منحة المردودية الفردية والجماعية، ملفات الموقوفين.

الإضراب المفاجئ في شهر رمضان، استدعى استجابة إدارة بريد الجزائر لأغلب مطالب العمال، حتى ما تعلق بتهيئة ساعات وأيام العمل الأسبوعية

وملفات العمال الذين يشغلون مناصب غير تلك المحددة في مقررات تعيينهم، وفي هذا الشق، اتخذت المؤسسة كل الإجراءات اللازمة للتكفل بهذه الانشغالات.

ولاحتواء الوضع، أكدت المؤسسة سعيها لتسريع وتيرة تنصيب نقابة العمال، والتزامها بمراقبة العمال لاسيما ما يخص تأهيلهم لتؤتي مناصب المسؤولية على المستويين المركزي والمحلي.

مشاكل قطاع البريد غير مرتبطة فقط بالمطالب المهنية للعمال التي يمكن حلها بين إدارة المؤسسة وممثلين عن العمال، فمشكل السيولة والطوابير اليومية أمام المراكز والبريد، منذ عدة أشهر، سببت تذمرا واسعا لدى المواطنين.

قبل أشهر، كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أعطى تعليمات بحل مشكل السيولة، وكلف وزير القطاع بمتابعة كل صغيرة وكبيرة في هذا الملف، ليقوم الرئيس، الثلاثاء، باتخاذ قرار إنهاء مهام الوزير بومزار.

سلوكيات في قفص الاتهام

«ذكاء» تجار انتهازين

فضيلة بودريش

مما يضايق المستهلك كثيرا ويسبب له الاستياء والتذمر، مشهد يكرره أمامه العديد من التجار الذين يفرضون منطقتهم وخيارتهم على الزبائن بطريقة محرجة، وسلوك دبلوماسي مفاجئ يقترح التاجر على المستهلك اقتناء كمية أكبر مما طلب وأكثر مما يحتاج، وتعرف الظاهرة انتشارا واسعا خلال السنوات القليلة الماضية في الأسواق كما في معظم المحلات التجارية.

يصدر عن بعض التجار سلوكا غير لائق ومرفوض عند ممارسة نشاطهم، حيث عندما يقبل الزبون على سبيل المثال لاقتناء فاكهة أو لحم أو فواكه مجففة أو مكسرات ويكون ثمنها مرتفعا، يقترح التاجر على المستهلك الذي طلب رطلا، أخذ 800غ أو 1 كيلوغرام، لأن الكمية التي وزنها يرغب في بيعها والتخلص منها بطريقة أقل ما يقال عنها أنها تفتقد للباقة، خاصة أن هذا السلوك يصدر منه أمام زبائن آخرين، وهناك من يراها أنها مقصودة من التاجر حتى يجرح المستهلك ويدفعه على شراء كمية أكبر وجني ربح أوفر بسلوك مهتذل وغير مرغوب فيه.

تحولت هذه الظاهرة إلى عادة تلصق بالتاجر والميزان، أي كلما حضر الميزان تعالت السلوكيات الغريبة والمستجدة غير المرغوب فيها من طرف الكثير من الزبائن، واستسخت لدى العديد من الباعة الذين لا يتقبلون إلا البيع وفق مزاجهم وقواعدهم التي وضعوها من تلقاء أنفسهم، وبالمقابل ينبغي أن يدرك التاجر، أن المستهلك الذي حضر لاقتناء شرائح لحم قليلة أو حبات تفاح سعرها لا يقل عن 400 دج، لا يملك من المال حتى يشتري كمية أكبر حيث ميزانيته لا تسمح والنقود المتوفرة لديه لا تغطي كمية أكبر.

يمكن للمستهلك أن يساهم في القضاء على هذه الظاهرة، بتقديم ملاحظات نقد صريحة للتاجر من أجل تغيير سلوكه، وبهدف التخلي عن هذه العادة غير مستحبة، وتصحيح كل ما يورق المستهلك حتى لا ينفر من التردد على التسوق واقتناء حاجياته من هذه الفئة من التجار التي يرى أنها تتدرج ضمن ذكاء التجار الانتهازين.

ظواهر

ضغط كبير تشهده الأسواق والمحلات التجارية منذ عشية شهر رمضان، ولم تتوقف السيول البشرية التي اجتاحت المساحات التجارية وفضاءات الأسواق عن عملية التسوق، متجاهلة استمرار مخاوف انتشار عدوى فيروس كورونا، لكن محلات بيع الأواني

وتجارة الخضار والفواكه وكذا الحلويات ومختلف المواد الغذائية مطلوبة بكثرة وكذلك هذا الاكتظاظ تشهده محلات القصاية، وبالموازاة مع ذلك يسجل الإقبال كذلك على محلات بيع الألبسة، حتى يتخيل للمتتبع أن الطلب الكبير قد يفوق العرض الوفير، لكن عندما يأخذ التهافت منحى تصاعدي، وقتها يمكن للتاجر أن يتحكم في كل شيء أي في تحديد الأسعار عندما يدرك أن تجارته رائجة. ترشيد الاستهلاك من شأنه أن يسفر عن ترشيد النفقات، وبالتالي عقلنة الطلب من أجل أن يدفع ذلك إلى استقرار الأسعار، وقطع الطريق أمام المضاربين والانتهازين الذين يستنزفون الجيوب ويقومون بالسطو على الميزانيات العائلية للأسر.

الإقبال يقتصر على أصحاب الدخل المرتفع إتهاب أسعار السمك في سكيكدة



تواصل أسعار الأسماك عبر مختلف الأسواق، ونقاط البيع بولاية سكيكدة ارتفاعها الفاحش، ويضاف على كل ذلك تسجيل قلة المنتج ومحدودية الأنواع المعروضة بمختلف نقاط البيع، رغم أن الولاية تتميز وتشتهر بأطول شريط ساحلي على مستوى الوطن بما لا يقل عن حدود 250 كلم، حيث أصبح مجرد التفكير في اقتناء السمك بمختلف أنواعه، ضربا من الخيال، بالنسبة لأغلب العائلات السكيكدية خلال هذا الشهر الكريم، بالنظر إلى أسعاره المرتفعة التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء في كثير من الأسواق، ويضيق سعرها الأدوية المستوردة.

سكيكدة: خالد العيفة

الفلاء من جميع أنواع السمك من دون استثناء، وعلى سبيل المثال فإن السردين ارتفع سعره إلى سقف 1000 دج، وهذا السعر المبالغ فيه جعل أغلب المستهلكين يعزفون عن شرائه ويتوجهون نحو نوع آخر أقل منه سعرا يتعلق الأمر به البوقا، الذي يتراوح سعره بين 400 دج و600 دج، في حين أضحي النوع الفاخر من الأسماك، على غرار كل من الجمبري و المارلون، والكالمار، من الأسماك التي لا يفكر في اقتنائها المستهلك من الطبقة المتوسطة، باستثناء أصحاب الدخل المرتفع.

دعوة لإعادة فتح رواق السمك

وتكاد تكون أسعار السمك موحدة بطريقة مثيرة عبر جميع نقاط البيع وحتى المتجولين الباعة المتجولين على مستوى ولاية سكيكدة، حيث وصل سعر السردين إلى مستوى 1000 دينار للكلغ، و«البوقا» ناهز سعر 600 دينار للكلغ، فيما تراوح سعر الجمبري من 1600 إلى 3200 دينار للكلغ، «الدوراد واللو» وصل

سعره إلى 1500 دج للكلغ، والمزلان والروجي 1700 دينار للكلغ، والكالمار 1200 دينار، الاسبادون 3200 للكلغ، وشرائح التون 2500 دج للكلغ.

يقف المستهلك البسيط منهشا أمام هذه الأسعار التي يلهيها تجار السمك، منجذبا أمام صنائيق السمك التي تعرض فيها الأسماك بمختلف أنواعها وأحجامها، ويطالب الكثير من المواطنين من السلطات المحلية تهينة وإعادة فتح الرواق الذي بجانب السوق المغطاة، إلى سابق عهده واستغلاله لبيع السمك، ولعل هذا ما من شأنه يبعث المنافسة من جديد، وبالتالي خفض الأسعار الفاحشة والتي ارتفعت بشكل صاروخي ولم تنخفض من جديد من عدة سنوات.

يذكر أن ظاهرة الجشع والمضاربة، جعلت تناول مختلف أنواع الأسماك من الكماليات سيما لذوي الدخل المحدود بعد أن اعتبرت هذه الفئة البسيطة أن السمك لم يعد ضمن قائمة مشترياتها بسبب ثمنه المرتفع والمبالغ فيه، بل وأصبح المستهلك السكيكدي يتجنب هذه النوعية من اللحوم والتي لا يزال على إثرها المواطن يتساءل عن أسباب

ويبقى المواطن الخاسر الوحيد في هذه المعادلة، بينما المصالح المختصة بمديرية التجارة تسبب اهتمامها على المراقبة فيما يخص الجانب الصحي ونظافة المحل، دون أن تتمكن من الحد من هذه المضاربة.

وقد أرجع حسين بوصبيح مدير الصيد البحري وتربية المائيات لسكيكدة، سبب هذا الارتفاع القياسي في سعر السردين إلى عدة عوامل أهمها حالة البحر الهائج هذه الأيام بسبب التقلبات الجوية التي تشهدها بعض المناطق الساحلية وتقلبات أمواج البحر، وعزوف العديد من الصيادين عن الإبحار في الظروف الصحية الصعبة جراء تفشي وباء كورونا، فضلا عن غلاء تكاليف رحلة الصيد».

بلغ إنتاج السمك بمختلف أنواعه بولاية سكيكدة، خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية، 600 طن من بينها 31 طن من السردين، وكان لميناء سطورة حصاة الأسد بإنتاج 330 طن من السمك، ثم ميناء المرسى بإنتاج أكثر من 150 طن، وأخيرا ميناء القل بإنتاج ما يناهز 100 طن من السمك.

أسباب الغلاء غير المبرر لـ«السردين»

وأشار أحد التجار بالقرب من السوق المغطاة بوسط المدينة إلى أن الأسعار في حقيقة الأمر لا تخضع لمنطق العرض والطلب، فهي أسعار مسبقة مفروضة عليهم من قبل تجار الجملة، والذين يعتبرون هم الحلقة الأقوى في هذه السلسلة،

حركة البيع بمعسكر ضعيفة

انهيار في أسعار المكسرات وتراجع تجارة التوابل

ضرورية أخرى وميزانية مكلفة لاقتناء مواد أخرى مثل اللحوم، الخضار والفواكه والأسماك، وخلال جولتنا الخاطفة داخل محل تجاري الكائن وسط مدينة المحمدية، تحدثت إلينا إحدى ربات البيوت، عن تحضيرها لثلاث أنواع من حلويات العيد قبيل حلول الشهر الكريم، حتى تدخر الوقت والنفقات الإضافية الناجمة عن احتمالية ارتفاع أسعار لوازم الحلويات، موضحة أنها قد حضرت أنواع تقليدية غير مكلفة من حلويات العيد، وخالية من المكسرات، بذكرها أنها انتهجت طريقة لترشيد استهلاكها ونفقاتها خلال الشهر الكريم، ولم تخفي، «الشعب»، قلقها من كسر توجهها الاقتصادي الأسري الجديد «لا إراديا» أمام شغف النسوة في إعداد حلويات العيد خلال الأيام العشرة الأواخر من الشهر الكريم، مسترسلة في حديثها، حيث تطرقت إلى جاذبية الوصفات المصرية المعروضة على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والتي قد تقضي عليها حسبها رغبة ربة البيت في ممارسة التقشف.



جولة استطلاعية قادتها إلى محلات بيع لوازم الحلويات، إقبال قليل للمواطنين على شرائها، حيث يرجع ذلك إلى أسباب أخرى تتجاوز ارتفاع أسعارها مقارنة باحتياجات

■ **التخوف من ارتفاع الأسعار** مقابل ذلك، سجلت «الشعب»، خلال

وحتى الفواكه المجففة خلال هذا الموسم، لم يعد كسابق المواسم، مشيرا أنه لاحظ أن الكثير من زبائنه وجدوا أنفسهم أمام حتمية تقليص كمية التوابل المعتاد شراؤها، تماشيا مع قدرتهم الشرائية وميزانيتهم المالية، حيث كان يسجل سنويا خلال شهر رمضان ارتفاعا في مبيعات التوابل والفواكه المجففة وإقبال مكثف على شرائها بكميات مضاعفة، متوقعا أن يطاتل كل ذلك مبيعات المكسرات التي تدخل في تحضير الحلويات، التي يشهد الإقبال عليها ذروته في النصف الثاني من شهر رمضان الكريم.

وقال نفس التاجر، أن أسعار المكسرات تراجع قيمتها بنسبة 50 دج، مقارنة بالسنة الماضية، أي بالنسبة للمكسرات المستوردة على غرار، الجوز واللوز والبندق والفسول السوداني، حيث تبلغ أسعارها بالتجزئة بين 380 و400 دج للكلغ الواحد من الفول السوداني بنوعيه، في حين بلغ سعر اللوز الحلو المنتج محليا بين 1700 و2000 دج، أما الجوز فاستقر سعره عند 1700 دج للكلغ الواحد، 2000 دج بالنسبة للبندق و4 آلاف دج بالنسبة للكلغ الواحد من الفستق

سجلت المكسرات تراجعاً محسوساً في أسعارها، حسب ما أكده أصحاب محل لتجارة التوابل، الفواكه المجففة والمكسرات بوسط مدينة معسكر، والذي تقصده أغلب العائلات المعسكرية لاقتناء مستلزمات الطبخ وتحضير حلويات العيد خلال الشهر الكريم وطيلة أيام السنة.

معسكر/ ام الخير .س

أرجع تاجر التوابل والمكسرات علي «الفلافي»، كما يسميه سكان معسكر، سبب تراجع محسوس في أسعار المكسرات، بسبب تراجع الطلب عليها خصوصا مع تدني القدرة الشرائية، وانهمالك العائلات في توفير باقي الحاجيات الضرورية لتزيين موائد الإفطار، إضافة إلى تزايد معدلات إنفاق المستهلكين على ألبسة وحلويات العيد في النصف الثاني من رمضان المبارك.

أكد ذات المتحدث لـ«الشعب»، أن الإقبال على شراء المكسرات

التضامن الاجتماعي حاضرة بقوة



وسط مدينة ورقلة وفي ضواحيها، حيث تزداد كمية السلع المعروضة في هذه الأيام كما تتنوع بين المنتجات الغذائية والخضر والفواكه التي تحظى بإقبال كبير يوميا في الشهر الكريم وغيرها من المنتجات والمواد الغذائية الأخرى.

الفضاءات التجارية هنا، تشهد إقبالا كبيرا عليها ورغم ذلك يسجل المواطن المحلي هذا العام بكل أسف استياءه لغلاء الأسعار في مختلف المنتجات وخاصة الخضر والفواكه، التي بلغت مستويات لم تشهدها السوق من قبل، ناهيك عن بعض السلع التي يعاني لاقتنائها في حال وجدت على غرار مادة الزيت، في وقت كان ينتظر فيه مراعاة ضعف القدرة الشرائية للمواطن وعجزها، أحيانا خاصة في شهر رمضان.

حيث ارتفعت أسعار الخضر والفواكه في ورقلة، بشكل غير مسبوق هذه السنة وهو ما أثار استياء في أوساط المواطنين، الذين اعتبروا أن هذه الممارسات لا تمت بأي صلة وشهر الرحمة والتراحم بين الناس.

من ناحية أخرى، سجلت الأسواق في ورقلة هذه السنة إقبالا كبيرا على شراء كسوة العيد قبل بداية الشهر الفضيل وإلى غاية الأسبوع الأول من الشهر، حيث أضحت هذه الظاهرة، تشهد عاما بعد عام تزايدا في عدد العائلات التي تفضل شراء البسوة العيد للأطفال وأفراد العائلة، وأحيانا قبل الانطلاق في الشهر الكريم، حيث ترجع العديد من السيدات، أسباب ذلك إلى ضيق الوقت وانشغالهن بالأجواء الرمضانية من تحضير يومي للإفطار والزيارات العائلية وأداء الصلوات، ولتفاذي التراحم على الشراء في محلات بيع الألبسة، خلال أيام شهر رمضان التي تسجل فيها توافدا كبيرا من طرف الزبائن لاقتناء لباس العيد.

وللتذكير، فإن مصالح مديرية التجارة لولاية ورقلة من جهتها، خصصت أسواقا لشهر رمضان عبارة عن 3 أسواق بلدية،

هجرة أهل الخير والمحسنين إلى المساهمة في هذه النشاطات وخاصة ونحن في شهر الرحمة.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن مصالح ولاية ورقلة، أطلقت من جانبها عشية رمضان أول قافلة تمّ من خلالها توزيع 1000 قفة، تتكوّن من مختلف المواد الغذائية الموجهة في فائدة العائلات المعوزة، عبر دوائر الولاية ورقلة وسيدي خويلد وأنقوسة والعملية حسب مديرية النشاط والتضامن الاجتماعي، مازالت متواصلة خلال هذا الشهر الفضيل.

كما تعمل مصالح مديرية النشاط الاجتماعي على معاناة مطاعم الإفطار المرخصة بالولاية وهذا عبر عدد من

الفقراء والمحتاجين وإفطار الصائمين وعابري السبيل وزيارة المرضى في المستشفيات والمرضى المقعدين في منازلهم، فضلا عن حملات التبرع بالدم ومبادرات خيرية أخرى فردية وجماعية. حيث على سبيل المثال لا الحصر، تجري عملية توزيع 1500 قفة رمضان إلى غاية نصفية شهر رمضان ويتنسيق جمعي بين جمعية سنابل الخير وفتيان الخير بورقلة لفائدة العائلات من ذوي الدخل المحدود والفتيات المعوزة عبر مختلف مناطق الولاية.

كما تسعى جمعية سنابل الخير، من خلال مبادراتها لإفطار الصائمين بشكل يومي عبر مداخل الولاية إلى توفير من 150

الأطباق الرمضانية.

تبادل الزيارات العائلية

وترتبط أجواء رمضان ارتباطا وثيقا بإحياء مجموع العادات والتقاليد، حيث يوفر الشهر الفضيل أيضا مساحة للعودة إلى كف العائلة والتجمعات العائلية وتبادل الزيارات بين الأهل والأقارب، تعزيزا للروابط العائلية وصلة الرحم لما تحمله من أثر كبير في مساعي إصلاح ذات البين في هذه الأيام المباركة.

وإن كانت بعض العادات تعرف تراجعا في الاهتمام بإحيائها، إلا أن الكثير من العائلات لازالت تتمسك بضرورة تبادل الزيارات العائلية وقضاء السهرات الرمضانية في جو عائلي، بالإضافة إلى الحرص على مشاركة الفطور مع الأقارب والأصدقاء كلما سمحت الفرصة بذلك. كما تحضر بقوة في مثل هذه اللقاءات، مختلف الأطباق والحلويات التقليدية ويعدّ تبادل الأطباق بين الأهل والجيران عادة حميدة، مازالت تلقى رواجاً واهتماماً خاصة في رمضان.

أجواء روحانية

ولأن شهر رمضان يعدّ فرصة للعودة للذات ولأداء عبادات الصيام وقراءة القرآن والتنافس على عمل البر والخير، فإن الأجواء الروحانية التي تشهدها ورقلة خاصة جدا هذه السنة مع عودة المصلين لرحاب المساجد، من أجل أداء صلاة التراويح بعد أن غيّبتهم عنها إجراءات كوفيد الاحترازية خلال السنة الماضية، ويجد الكثيرون هنا في شهر رمضان، فرصة لا تعوّض للالتزام بأداء الصلوات وصلاة التراويح في المساجد وقراءة ما تيسر من القرآن والسعي لعمل الخير وأداء مختلف العبادات.

تتخذ الجمعيات وذوي البر والإحسان، زمام المبادرة لإطلاق مشاريع خيرية في شهر الرحمة، حيث يسجل التكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع، أبهى صورته والذي تعمل على تكريسه العديد من الجمعيات التي لم تدخر أي جهد، خلال هذا الشهر الفضيل، عبر نشاطاتها المختلفة للمساهمة في إفطار الصائمين من المحتاجين وعابري السبيل، من خلال تقديم وجبات ساخنة وأخرى باردة وكذا توزيع قفة رمضان والطرود الغذائية للعائلات والأسر المعوزة والفقيرة.

كما تتنوّع مظاهر التكافل الاجتماعي في أوساط المجتمع، بين مساعدة

تتميز الأجواء الرمضانية في ورقلة على غرار الكثير من الولايات بطعم خاص يؤذن بقرب شهر الخير، فعلى بعد أيام ومسافات، تعبق رائحة رمضان الأزقة العتيقة هنا.

ورقلة: إيمان كافي

في ورقلة، عرفت التحضيرات لرمضان منذ شهر رجب لدى الأمهات خاصة، لأن المرأة كما هو متعارف عليه، تهتم أكثر بهذه الاستعدادات وخاصة المرتبطة منها بالطاولة الرمضانية، مثل شربة الفريك أو القمح أو الشعير والتوابل والتي تأخذ بعض الوقت، لأن الأمهات تفتنيهم وتنقيهم وتغسلهم وتجففهم وبعد ذلك، توجههم لعملية الطحن، ثم الغريلة ولحدّ الآن مازالت بعض العائلات، تستعمل الطاحونة البدوية التقليدية في بيتها.

ونظرا للاهتمام الذي توليه النساء للتوابل التي تضفي نكهة خاصة على الأطباق الرمضانية، فإن الكثيرات مازلن يفضلن تحضيرها بأنفسهن في البيت، كما تزين محلات العطارة وتحوّل واجهاتها إلى لوحات فنية ملونة، بمختلف التوابل والبهارات كعنصر من عناصر الجذب بالإضافة إلى رائحتها التي تعبق الأزقة العتيقة في قصر ورقلة والعديد من الأحياء التي تتواجد بها هذه المحلات والتي تستقطب، من خلالها أعدادا هائلة من الزبائن بصفة يومية ومستمرة، تصاحبها حركة تجارية، طيلة أيام هذا الشهر الفضيل.

كذلك تحوّل العديد من محلات الأواني بورقلة، قسما كبيرا منها إلى أجنحة خاصة بعرض الأواني الفخارية التي تعرف تجارتها انتعاشا كبيرا، بفعل الإقبال غير المعهود الذي تسجله قبل أيام من شهر رمضان الفضيل وعلى مدار الشهر أيضا، حتى واجهات المحلات وتغير كما لو كانت جزءا من معارض للأواني الفخارية على ناصية الطرقات، تلبية للطلب الكبير الذي تشهده هذه النوعية من الأواني بورقلة، ففي هذا الشهر الكريم، تلبس المطابخ كل عام حلتها التقليدية الأصيلة، حيث تحوّلها الأواني الفخارية إلى شبه متاحف مصغرة معبقة بعطر الزمن الأصيل، وبالنسبة للعديد من الأمهات فإنهم على موعد في هذه الفترة من كل سنة كل حسب إمكاناته المادية مع شراء أواني جديدة تزين موائدهن وتعطيهم دفعا وتجديدا كما تمنحهن مساحة أيضا، للمساهمة في الحفاظ على الأصالة من خلال تحضير



تتوزع عبر كل من ورقلة وحاسي مسعود وفي سيدي خويلد، أما عن المؤسسات التي تتكفل بتموين المواطنين في شهر رمضان، تتوفر الولاية على متجر ضخم هايبر مارشي واحد ومتجر كبير سوبر مارشي 2، سوق الجملة التابع لبلدية ورقلة، 3 أسواق أسبوعية، 10 يومية، و34 سوبرمارت، تجار الجملة للمواد الغذائية 12 وممثلي المصانع على مستوى وطني 6 والمطاحن 6 وملبنة واحدة، بالإضافة إلى الكميات التي تتمون بها الولاية من ولايات أخرى، حسب معلومات ذات المصالح.

مطاعم الرحمة ومحطات المسافرين وعبر مختلف الطرقات الرئيسية، حيث بلغ عدد المطاعم المعتمدة لتقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان بالولاية، أزيد من 18 مطعما للإفطار تم فتحه بولاية ورقلة لفائدة عابري السبيل والمعوزين، حيث تحرص الجمعيات المشرفة على عملية الإفطار عبر هذه المطاعم على تقديم موائد إفطار رمضان، يستفيد منها المعوزين وكذلك الأجانب المقيمين في الجزائر وعابري الطرقات.

حركة تشهدا الأسواق

تتضاعف معدلات الحركة اليومية للمواطنين في العديد من الأسواق المحلية

إلى نحو 200 وجبة ساخنة كما توفّر الجمعية ومن خلال أعضائها المتطوعين كل ظروف الراحة لعابري السبيل حسبما ذكره لـ«الشعب» رئيس الجمعية عبد الرحيم عوامر. ومن جهتها جمعية وافعلوا الخير ومنذ بداية شهر رمضان تقوم بعملية إفطار عابري السبيل بالطريق الوطني رقم 49 مدخل الولاية عبر الطريق المؤدي نحو غرداية وذلك بتقديم وجبات باردة لعابري الطريق وضيوف المدينة، حيث تقدّم كل يوم 35 وجبة باردة، على أن تمسّ العملية أكثر من 1000 شخص في نهاية الشهر وفي هذا الإطار، يدعو رئيس الجمعية مراد بن

أعمال فنية اجتماعية وكوميدية تغزو القنوات التلفزيونية

انفجار درامي.. والجمهور الحكم

الواعد، والتي لاقت صدى كبيرا وسط المشاهد الجزائري.

وأضافت بأن العديد من الفنانين شاركوا بأكثر من عمل فني، وهو ما يبشر بالخير خاصة بالنسبة للتلفزيون الجزائري الذي أبدع هذه السنة بتقديم برامج ثرية، قائلة بأنه دليل على أن إدارة الإنتاج أعطت هذه السنة أهمية كبيرة للعمل الدرامي، مقارنة بالسنوات الماضية، مقدمة في هذا الإطار مثالا عن سلسلة «عاشور العاشر»، مؤكدة بأنه ولأول مرة في تاريخ مشوارها الفني تقف على تصوير عمل فني يهتم فيه المخرج بكل صغيرة وكبيرة دون استثناء، خاصة فيما يتعلق بالمرافق المطلوبة لإنجاز فيلم ضخم، مضيفة بأن جعفر قاسم عمل على توفير جميع الإمكانيات لتقديم عمل، وكأنه ذو طابع تاريخي، وهو ما يجعل أيضا الفنان يتفرغ بدوره إلى الإبداع ويبحث عن التائق.

وأشارت بهية راشدي إلى أن هناك مسلسلات تحظى بقيمة فنية رائعة، على غرار مسلسل «يما»، «الأيام» وأيضا «07 حجرات» هذا العمل تقول بهية راشدي كتبه شخص مختص في علم النفس والدراما، ولهذا فهم هذه القصة يتطلب التعمد على استهلاك هذا النوع من الأعمال الفنية، كما نوهت الفنانة القديرة بهية راشدي في سياق حديثها بمختلف الأعمال التلفزيونية التي تعرض حاليا على القنوات التلفزيونية، على غرار السلسلة الفكاهية «دقيوس ومقيوس» والذي جاء هذه المرة. بحسب المتحدثة. بثوب جديد وبصمة شجاعة.

وأضافت بأن العديد من المخرجين أبدعوا هذه السنة، وأثروا الشبكة البرمجية الرمضانية بإنتاج متنوع في مجال الدراما والكوميديا، وخصص ترفيهية ودينية، مؤكدة في إجابتها على سؤالنا إن كان هناك اهتمام بالكم على حساب النوعية وجودة الأعمال بأن كلا العنصران متوفران، حيث أن أغلب الأعمال تميزت بالجودة، وما أبهرها هو الموجة الشبابية الجديدة التي اقتحمت بقوة المجال الفني، مشيرة إلى أنهم يمتلكون طموحا كبيرا وإرادة وعزيمة على الرقي بالإنتاج الوطني، وبالتالي باتوا يبحثون عن الطريقة الصحيحة للممثل، خاصة العنصر النسوي الذي أبان عن تألقه وسعيه لتقديم الأفضل للدراما الجزائرية.

وحول ظهورها في عدد من المسلسلات الرمضانية، منها عاشور العاشر 3، 07 حجرات، أحوال الناس 2، النفق وطوال اللسان، أكدت بهية راشدي أنه بالرغم من ظهورها المحتشم وتقديم بعض الأدوار الصغيرة إلا أنها سعت لأن تحمل بين طياتها قيمة ومغزى، حيث حاولت الإبداع فيها وتقديم عمل يرقى إلى تطلعات المشاهد الجزائري، قائلة بأنها قدمت ما هو مطلوب منها، ليبقى في الأخير الجمهور هو الحكم الأول على مختلف البرامج التي تبثها القنوات التلفزيونية، لا سيما في هذا الشهر الفضيل.



أبدع أيضا في سلسلته الكوميدية «خالي 2»، ناهيك عن عودة بعض نجوم الكوميديا، على رأسهم الفنانة بيونة، كمال بوعكاز لخضر بوخرص وحكيم زلوم..

بهية راشدي : موجة شبابية

اقتحمت الفن



تعتبر الفنانة القديرة بهية راشدي من بين الفنانات اللواتي كانت لهن حضور قوي في هذا الموسم الرمضاني، من خلال المشاركة في عدد من الأعمال الدرامية.. وفي حديث «الشعب» مع الفنانة أكدت على ثراء البرامج التلفزيونية لهذا الشهر الفضيل، حيث اختلف فيه الإنتاج الدرامي بين الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب، وأعمال أخرى ذات مواضع جيدة وحبكة درامية وتمثيل في المستوى بالنسبة للشباب

شاشة التلفزيون عبر «بابور اللوح» الذي اجتمع فيه مرة أخرى كل من عبد القادر جريو، مصطفى لعربي، فضيلة حشماوي، محمد خساني، سهيلة معلم والمخرج نصر الدين السهيلي، الذي تف في تصوير وبطريقة محكمة واقعا اجتماعيا يعيشه



بعض شبابنا معالجا ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما وقف الجمهور الجزائري على زخم من الأعمال الدرامية، مقارنة بالسنة الماضية، التي عرفت ندرة في الإنتاج بسبب جائحة كوفيد 19. ووقفت عائقا أمام ثراء الشبكة البرمجية، والتي قدمت أيضا خلال هذا الشهر مسلسل «بنت البلاد»، الذي يجمع عددا من المواهب الشابة، مسلسل «مليونير» مع حسن كشاش، «النفق»، «بوقاطو»، «دقيوس ومقيوس»، «عقلية حابسة فالتسعين»، من إخراج الفنان عبد القادر جريو، بطولة محمد خساني الذي

الكولومبية الشهيرة المقتبسة عنها «léa la ffa»، والتي عرفت إقبالا كبيرا في نسختها العربية «هبة رجل الغراب»، إلا أنه يمكن القول إن النسخة الجزائرية التي أدت فيه الفنانة الكوميدية مينة لشطر الدور الرئيسي تمكنت من أن يلتفت بعض

المشاهدين حول القناة الجزائرية، وصنع الفرجة والابتسامة، من خلال المظهر الخارجي للفتاة وسذاجتها التي جعلتها تواجه صعوبات أو ما يعرف بالتمتر، لا سيما في محيطها المهني، لتتوالى الأحداث في قالب كوميدي هزلي أبدعت فيه لشطر إلى جانب عدد من الفنانين، خالد بن عيسى، عابدة عبابسة، نوميديا لزول وآخرون.

كما أطل مسلسل «مشاعر» على جمهوره في موسمه الثاني، بعد أن شهد الموسم الأول نجاحا كبيرا وتألّق نجومه حسان كشاش، وسارة لعلامة ونبيل عسلي، إلى جانب فنانين آخرين من تونس، حيث إن العمل عبارة عن دراما اجتماعية رومانسية تونسية. جزائرية للمخرج التركي «محمد الجوك» الذي أبدع في تصوير مشاهد الفيلم الذي صوّر أغلبه في تونس، حيث لم يكن الجزء الثاني أقل مستوى من الجزء الأول، جعلته يتربع على عرش الدراما الجزائرية، حسب مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت اليوم بمثابة المنصة التي يحكم من خلالها الجمهور على الأعمال، والذين أثنى أغلبهم على «مشاعر» وعلى تألق الفنان الكبير حسان كشاش الذي عوّد جمهوره بأرقى المسلسلات.

نجوم أولاد الحلال في ثوب آخر

ويعود أبطال مسلسل «أولاد الحلال» إلى

تعود المشاهد الجزائري في رمضان على «صحوة فنية»، من خلال الأعمال الدرامية والخصص التلفزيونية التي يتسابق عليها مخرجون ومنتجون لأجل عرضها خلال هذا الشهر الفضيل على مختلف القنوات التلفزيونية الوطنية والفضائية، بعد أن بات التنافس هاجسهم الوحيد لاستمالة المتفرج، على اعتبار أن البعض منهم يحول أنظاره إلى القنوات الجزائرية في رمضان للوقوف على جديد الفنانين والمخرجين الذين عودوا مشاهديهم على التميز والإبداع.

هدى بوعطيط

أطل نخبة من الفنانين على المشاهد الجزائري بعدد من المسلسلات التي تراهن على إعادة المتفرج إلى القنوات الجزائرية، وعدم البحث عما يشبع فضوله في الفضائيات العربية، التي تعرف بدورها انتعاشا كبيرا للدراما والكوميديا وتحقق أعلى نسبة مشاهدة في الوطن العربي، لدى بعض المشاهدين الجزائريين الذين لا يفوتون فرصة الاستمتاع بمختلف الأعمال الفنية العربية التي يصنع أصحابها التميز دون منازع.

قنوات تتنافس لاستمالة الجمهور

مختلف القنوات الجزائرية سارعت قبيل حلول الشهر الفضيل على تقديم العديد من الأعمال الفنية التي تحظى ببثها، من مسلسلات اجتماعية وكوميدية، «سيت كوم» وكاميرا خفية، وإبراز بعض المقتطفات منها، على أمل كسب ود المشاهد الجزائري الذي يعتبر الحكم الوحيد على مدى نجاح هذا العمل التلفزيوني من عدمه، لتتطلق المنافسة مع أول يوم من رمضان الذي تعوّدنا على أن تنتعش فيه الدراما الجزائرية وتكاد تغيب على مدار 11 شهرا.

لا يمكن الإنكار أن نخبة من نجوم الفن والكوميديا الجزائرية، تمكنت من حفظ ماء وجه المشهد التلفزيوني الجزائري، وصناعة البسمة على وجوه الجزائريين، من خلال أعمالهم الفنية، التي استطاعت أن تحقق الفرجة والمتعة، وتجعل المشاهد الجزائري يغير وجهته بعد الإفطار ولو لساعات نحو مختلف القنوات الجزائرية، بحثا عن إنتاج وطني مقبول.

يقودنا الحديث هنا للتطرق لبعض الأعمال التي تصنع التميز وتعرف إقبالا للمشاهد، بداية بمسلسل «يما» فبعد النجاح الذي حققه الجزء الأول، يواصل المخرج «مديح بلعيد» تألقه في الجزء الثاني، حيث يقف المتفرجون على مسلسل ذو حبكة درامية، وأحداث متسلسلة، أبدع في تقديمها نخبة من نجوم الدراما الجزائرية، من بينهم مليكة بلباي، سيد احمد اقومي، محمد رغيص ومروة بشوشة.. الذين كانوا في الموعد للمرة الثانية.

«البديل» يتألق، طيموشة تفتح ومشااعر يصنع الفرجة

وبالرغم من غياب عملاق الكوميديا صالح أوقروت عن الجزء الثالث من سلسلة «عاشور العاشر» والتي عرفت نجاحا كبيرا خلال الموسمين السابقين، إلا أن الفنان الكوميدي حكيم زلوم تمكن بحنكته وحضوره القوي من سد الفراغ الذي كان سيركه غياب أوقروت، كما وفق المخرج إلى حد بعيد في تغيير الشخصية بأسلوب فني وحبكة درامية كانت كافية لإقناع الجمهور به ومواصلة استقطاب المشاهد. سلسلة «طيموشة» أيضا في جزئها الثاني من بين الأعمال التي يمكن القول بأنها استطاعت كسب ود المتفرج الجزائري، بالرغم من أنها لم ترق إلى مستوى السلسلة



الدكتور عبد الحكيم بن بختي لـ «الشعب ويكند»

استمرار خطر الاضطرابات بتشاد يهدد بتأزم الوضع بالمنطقة

■ ضرورة تنسيق الجهود بين الفاعلين الإقليميين لإيجاد حلول سياسية عاجلة
■ استبعاد تقليص نجامينا لقواتها في مكافحة الإرهاب



بتحليل استشرافي دقيق تحدث الدكتور عبد الحكيم بن بختي أستاذ العلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد «تلمسان»، عن تطورات الوضع الأمني والسياسي بتشاد ووقف على تداعيات آخر مستجدات شهدتها هذا البلد الإفريقي الذي يتوسط القارة السمراء، ولم يخف أنه بالنظر إلى الظروف الراهنة المشحونة بالتهديدات الأمنية الخطيرة المفتوحة على الكثير من المخاوف، يكون من الذكاء تنسيق الجهود بين مؤسسات الاتحاد الإفريقي من جهة والفاعلين الإقليميين من جهة أخرى، لحلحلة الوضع وإعادة الاستقرار السياسي والأمني المهدد بالانهيار في المنطقة، ومن ثم مواصلة تجسيد البرامج وبذل الجهود الرامية إلى تجفيف منابع الإرهاب والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي.

وحذر الدكتور عن حدوث أي تردّي الوضع في تشاد، لأنه دون شك سيضاعف من تأزم الوضع الأمني بالمنطقة، وذكر في سياق متصل أن نظام الرئيس السابق «يبي» شكل لعقود رقما فاعلا في معادلة التوازنات الأمنية بالمنطقة، وذلك من خلال التواجد على أكثر من جبهة للحد من نشاط الجماعات الإرهابية؛ في جنوب الحدود النيجيرية حيث تنشط جماعة «بوكو حرام»، وفي الشمال منطقة الساحل التي زادت تأزما بعد الانفلات الأمني الليبي.

حوار: فضيلة بودريش

■ «الشعب»: ما هي قراءاتكم لتطورات الوضع في التشاد على ضوء الأحداث الأخيرة؟
■ الدكتور عبد الحكيم بن بختي: للأسف الشديد أن ما حدث مؤخرا في التشاد من انزلاقات أمنية خطيرة يعد أحد أهم تبعات المعضلة الأمنية في ليبيا، والتي تسببت في العديد من الأزمات الأمنية في منطقة الساحل بداية بما حدث بمالي وزيادة نشاط جماعات الإجرام المنظم، واندلاع التمرد في مالي وصولا إلى اغتيال الرئيس التشادي، كما أن حدث الاغتيال هذا لا يعتبر بادرة أزمة سياسية وأمنية داخلية فحسب، وإنما يحتمل أن يكون سببا قويا في تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل، خاصة مع تنامي شوكة التنظيمات الإرهابية في المنطقة (بوكو حرام، القاعدة، داعش، أنصار الدين، المرابطون، نصرة الإسلام...)، فلقد استفادت الجماعة التشادية المتمردة التي تقف وراء الاضطرابات الراهنة من الفوضى الليبية في رفع مستوى تسلحها، خاصة وأن العديد من الجماعات ساهمت بصفة مباشرة في القتال على المسرح الليبي، وبالتالي فإن التطورات الأخيرة عكست جملة من التراكمات الداخلية المتمثلة في انفلاق النظام

وضعفه على مرّ ثلاث عقود من جهة، وعكست من جهة أخرى مجموعة من التراكمات الخارجية ممثلة في تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، علاوة عن تضارب مصالح القوى الدولية في المنطقة وفي صدارتهم نذكر كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

■ أظهر المتمرّدون ليونة وقبولا للوساطة وجنوحا للحلول السلمية.. ماذا تعلق على هذا المستجد؟

■ على الرغم مما قد يبديه المتمرّدون من موافقة واستعداد للوساطة وبالتالي الجنوح للحلول السلمية، إلا أنه لا يمكن الوثوق في هذا المقترح كمخرج فعلي للأزمة في التشاد على المدى المنظور كأقل تقدير، لأن أجندة المطالب ستكون في الغالب تعجيزية للنظام، حيث يتخوّف أن تمس بآركان النظام ومرجعيتهم وكذا انتماءاته القبلية، خاصة وأن المتمرّدون يستشعرون قوة غير

مسبوقة في التنظيم والعتاد، نتيجة الانخراط الميداني في جبهات القتال في ليبيا. وبالتالي فإن دخول المتمرّدون في تفاوض مع النظام سيكسبهم الشرعية المفقودة بل ويجعل منهم طرفا وجب التعامل معه، وهو ما يفسر قبولهم المبدئي بالوساطة والحوار، في مقابل رفضهم الاعتراف بالمجلس العسكري الانتقالي، وحتى بالميثاق الدستوري الذي تبنّاه المجلس ذاته.

■ المجلس العسكري الذي تولّى السلطة في تشاد هل سيتمشك بها أم ينقلها للحكم المدني أم يجعلها مشتركة؟

■ للإجابة عن هذا التساؤل يجب في البداية فهم السياق العام لتشكل المجلس العسكري، فعلى الرغم من الغموض الذي اكتنف إعلان مقتل الرئيس «إدريس ديبي»، إلا أن فرضية الانقلاب العسكري تبقى مستبعدة جدا، بدليل أن المجلس العسكري الانتقالي يتكوّن من خمسة عشر جنرالا من أكثر القادة ولاء للرئيس «ديبي»، إضافة إلى تعيين نجل الرئيس الراحل رئيسا لذات المجلس، وعليه فإن هناك من يعتقد ترجيح فرضية تكمن في أن نية المجلس العسكري واضحة جدا في عودة نظام الرئيس الراحل، طبعاً في



وتعاوناً أمنياً رفيعاً بين خمس دول، ويتعلّق الأمر بكل من التشاد وبوركينا فاسو، مالي، النيجر، وموريتانيا، وتتخذ من العاصمة التشادية مقرا لها، إلا أن مسألة تحديد الأدوار في إفريقيا والنظام التشادي على وجه الخصوص لا ترتبط بتفاعلات داخلية صرفة، وإنما ترجع في جوهرها إلى طبيعة المهام الموكلة إليها من قبل الدول الكبرى، وهو ما بدأ واضحا في تصريح وزير الخارجية الفرنسي، حين قال إنه من المستبعد جدا انسحاب القوات التشادية من دول الجوار، أو تراجعها عن الالتزامات السابقة الموقعة في عهد الرئيس «إدريس ديبي»، كما أنه لا يخفى على أحد أن حجم التهديد الأمني الذي سينتج عن هذا الانسحاب سيكون جسيما على المنطقة برمتها وخسائره مكلفة ماديا وبشريا، خاصة وأن القوات التشادية تعد أهم قوة عسكرية في عملية برخان واثبت ذلك على أرض الواقع.

الإخلال بالمنظومة الأمنية الإقليمية

■ أترون أن الاضطراب الداخلي في تشاد سيقصص من مهمتها في مكافحة الإرهاب في المنطقة، خاصة أنها عضو في المجموعة الخماسية؟

■ لقد باتت ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل تتصّدّر أجندة الأولويات لصانع القرار في المنطقة، وبناء على ذلك فإن أي تراجع من طرف تشاد يعتبر إخلالا بالمنظومة الأمنية الإقليمية، خاصة بعدما شهدت المنطقة من نشاط مكثف للجماعات الإرهابية خلال السنوات القليلة الماضية وحتى منذ الأشهر الماضية، حيث كان أشدّ فضولها دموية تلك التي سجلت مقتل 92 جنديا تشاديا في مقاطعة البحيرة على يد جماعة «بوكو حرام» في شهر مارس 2020، وعليه فلا نعتقد أن تقوم تشاد بتقليص مهمتها في مكافحة الإرهاب، بل إنها أحد أهم المهمات والملفات التي سيوظفها المجلس الانتقالي من أجل حشد الدعم الدولي وخاصة الدول الكبرى ممثلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سعيا لعودة الأوضاع إلى سابق عهدها وتجاوز الاضطرابات التي تعصف بالبلد وتهدد استقرار المنطقة بشكل عام.

المقاطعة الفرنسية والفتور المرحلي

■ المعروف عن تشاد أنها منخرطة في قوة برخان، هل التوتر سيغير من دورها؟

■ تجسد عملية «برخان» تنسيقا

■ تربط فرنسا علاقات وطيدة مع رؤساء تشاد.. ما وراء ذلك؟.. ولماذا تشاد بالتحديد؟

■ تحتل تشاد موقعا جغرافيا جد استراتيجي، حيث تتداخل الشرائط والخرائط الحدودية لكل من إقليم دارفور جنوب السودان بغناه النفطي، وتناخم الجهة الجنوبية لليبيا، كما تحاذي كلا من النيجر وبوركينا فاسو والجزائر، أما سرّ العلاقات المتينة بين فرنسا وتشاد فتزجج تحديدا إلى الروابط التاريخية، والمصالح الاقتصادية المشتركة، زيادة عن الدور الذي لعبته تشاد لعقود طويلة في حماية القواعد العسكرية الفرنسية من هجوم التنظيمات الإرهابية التي يتضاعف عددها وتعددها بشكل مقلق في المنطقة، وعلى الرغم من الفتور المرحلي الذي شهدته علاقة تشاد بفرنسا في عهد الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند» بحجة المقاطعة الفرنسية التي طالبت بعض الأنظمة الإفريقية التي كانت تظنّ على حدّ تقديرها بأنها لا تتوفر على أدنى مؤشرات الحكم الرشيد والديمقراطية وأسس العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، إلا أن العلاقة سرعان ما استعادت زخمها بعد الاستجابة التشادية للمخططات الأمنية الفرنسية والتواجد الخارجي للقوات التشادية حفظا للأمن والسلم الإقليميين وصونا للمصالح والشركات الفرنسية في المنطقة مقابل تلقي تشاد أموالا وأسلحة متطورة وتوفير الحماية لبقاء واستمرار النظام بجميع مكوناته وانتماءاته.

■ هل ينجح خيار «أفرقة» الحلول في القفز بالتشاد لبر الأمان؟

■ سجّلت المواقف الأولى التي أعقبت حالة الاضطراب الأمني والسياسي في تشاد حضورا وازنا لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي عبر بيان رسمي عبّر فيه عن قلقه البالغ إزاء ما يحدث في تشاد، مشيرا في البيان ذاته إلى أن تداعيات الوضع الأمني في التشاد سيكون لها وقع شديد الحدة على مستقبل السلم والأمن لكل دول الجوار، إلا أن خطاب المجلس لم يختلف عن الخطاب الفرنسي والأمريكي في مسألة التعجيل بحوار وطني شامل والانخراط بسرعة في عملية إعادة البناء المؤسساتي لإرساء السلم وتكريس القانون في البلاد، الأمر الذي يفتح باب الاحتمالات على مصراعها، لأنه في حالات كثيرة يعتبر منطلق بعض الأزمات في إفريقيا منطلق يوقف وراء تحريك مصلحة الدول الغربية، حيث تقف أمامه الحلول المحلية عاجزة عن الإحاطة بكل جوانبه، مما يفقدها النجاعة والقوة في التجسيد، في حين طالعتنا الأزمات المتعاقبة في إفريقيا على مرّ عقود مضت، أن تدخل القوى الكبرى كان حاسما بدافع الحفاظ على مصالحها، وبالتالي فإنه وبالنظر إلى الظروف الحالية والتهديدات الجسيمة يكون من الذكاء تنسيق الجهود بين مؤسسات الاتحاد الإفريقي من جهة والفاعلين الإقليميين من جهة أخرى، لحلحلة الوضع وإعادة الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة ومواصلة البرامج والجهود الرامية إلى ضرب منابع الإرهاب والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي.

ضرب منابع الإرهاب والجريمة

■ ضرب منابع الإرهاب والجريمة

الفيفا والويضا يحبطان «تمرد» بيريس وحلفائه

اللاعبون الدوليون صخرة تحطمت عليها السوبرليغ



ضرب زلزال شديد القوة الهيئات الكروية الدولية، مباشرة بعد نشر بيان إعلان تأسيس دورة كروية جديدة بحر الأسبوع القارط، منافسة من تنظيم كبار القارة العجوز تحت تسمية السوبرليغ الأوروبية بهدفين،

الأول ظاهر هو منح عشاق الساحرة المستديرة عبر العالم الفرجة والمتعة الكروية كل نهاية أسبوع، أو ما سمي بمشروع إنقاذ كرة القدم العالمية، وآخر خفي لجني أموال طائلة تصل عائداتها إلى أزيد من 6 ملايين يورو خلال كل نسخة، لكن «الفيفا» و«الويضا» كان لهما كلام آخر، وأحبطا مخطط تمرد بيريس وحلفائه وأكدوا للجميع بأن الهيئات الكروية أقوى من أي فريق بالعالم مهما كان اسمه وتاريخه وشعبيته.

محمد فوزي بقاص

في مقدمتها اتحاديات كل من إيطاليا وإنجلترا المقبلتين على المشاركة وتنظيم فعاليتها النسخة الـ 16 من البورو رفقة 9 بلدان أوروبية أخرى، وهو ما سيكون سببا في عجز الألقم الفنية للسكادورا أزورا وللاسود الثلاث من تشكيل منتخب تنافسي لمحاولة بلوغ الأدوار النهائية ولما لا التتويج بالكأس، خصوصا أن حفل الافتتاح والمباراة الافتتاحية سيقامان بملعب الأولمبيكو بالعاصمة الإيطالية روما يوم 11 جوان المقبل، في حين أن حفل الاختتام ونهائي البورو سيحتضنهما الملعب الرمزي ويمبلي بالعاصمة البريطانية لندن يوم 11 جويلية 2021.

اقترح تتويج سان جيرمان برابطة الأبطال لعب دوره

في ذات السياق، اقترح «الويضا» للاتحاد الدولي بإعلان نادي باريس سان جيرمان، بطلا للنسخة الحالية من منافسة رابطة الأبطال الأوروبية لكرة القدم، كان وقعه سلبيا على الفريقان الانجليزيان مانشستر سيتي وتشيلسي المتاهلان لنصف نهائي المنافسة، هما الطامحان للتتويج باللقب للمرة الأولى والثانية على التوالي في تاريخهما، وهو ما ساهم كذلك في تراجعهما عن قرار المشاركة في السوبرليغ الأوروبية. هذا، وكانت «الفيفا» مجبرة على الفوز بمعاركة إشفال تنظيم النسخة الأولى من السوبرليغ الأوروبية، وإبطال مفعول العدوى التي كانت ستنتشر بالاتحادات الخمس المنخرطة تحت لوائها، حفاظا على شرعيتها ولعدم إفقاد هيبتها، وتغاديا للفوضى خصوصا بعد تصريح رئيس ريال مدريد فلورنتينو بيريس، الذي أكد أنه في حال منع الاتحاد الدولي لاعبي الفرق المشاركة في السوبرليغ الأوروبية من تمثيل منتخبات بلدانهم، فإنه سيقدم رفقة حلفائه على تنظيم كأس عالم خاصة بهم بمشاركة نجوم وأساطير الكرة العالمية.

رفض قاطع لفكرة احتكار الأغنياء لرياضة الفقراء

من جهة أخرى، أحدث إعلان تأسيس بطولة خاصة بالفرق الثرية في أوروبا والعالم، زوبعة من الانتقادات لدى عشاق الساحرة المستديرة العالمية عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، هم الذين لم يتقبلوا القرار جملة وتفصيلا، معتبرين أن كبار أوروبا يهينون للقضاء على كرة القدم الأوروبية والعالمية، عكس ما روجوا له في شرحهم لمشروع المنافسة الجديدة، بأنها جاءت لإنقاذ اللعبة الأكثر شعبية في العالم من الزوال، كما رفضوا أن تصبح رياضة الفقراء حكرا على الأغنياء، وهو ما عزز فرضية عدم الخروج عن طاعة الحاكم. يذكر، أن الأندية الإنجليزية والإيطالية أعلنت انسحابها من المشاركة في السوبرليغ الأوروبية، في حين أن رئيس النادي الملكي منظم الدورة، كشف في تصريحات صحفية أن الفرق الـ 12 المؤسسة لدورة النجوم الجديدة، أمضت كلها على عقود موثقة وأنه لا يمكنها التراجع بهذه السهولة، موضحا أن المنافسة ستقام وسينضم إليها فريقان جديدان شهر جوان المقبل، يتعلق الأمر بعملق الكرة الألمانية بايرن ميونخ الألماني وباريس سان جيرمان الفرنسي، في انتظار الاتفاق مع فرق جديدة لكي يرتفع عدد الأعضاء المؤسسين إلى 15 ناديا، ويعددها اختيار خمس فرق كل سنة من مختلف البطولات، وفقا لترتيب آخر موسم والتأنيح المحققة للفرق التي تبهر بأدائها الكبير، على غرار ما يحدث في الموسميين الآخرين مع فريقي لايبزيغ الألماني وأتالانتا الإيطالي.

لم يدم تمرد عمالقة كرة القدم الأوروبية على الهيئات الدولية طويلا، حيث وبالرغم من الإغراءات المادية الكبيرة التي كانت ستجنيها الفرق الـ 12 الأولى التي قدمت موافقتها لتأسيس منافسة السوبرليغ الأوروبية، إلا أن تهديدات الاتحادين الدولي والأوروبي بفرض عقوبات جد قاسية على الخارجين عن الطاعة، أخلط أوراق المنظمين وكان وقعهما أقوى من إنعاش خزائنها بأموال خيالية، لحل معضلة الأزمة المادية الحادة التي تتخبط فيها كبرى الفرق العالمية، بسبب تبعات نقشي فيروس كورونا (كوفيد - 19)، الذي انجر عنه خوض ما تبقى من الموسم المنصرم والحالي دون جمهور، الأمر الذي أحدث عجزا في ميزانياتها وسيجرمها للميركاتو الصيفي الثاني على التوالي، من انتداب نجوم جدد تحسبا لتحديات المواسم المقبلة.

أثبت الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» أنه يعلو ولا يعلى عليه، بعدما رافق الاتحاد الأوروبي في قبضته الحديدية ضد الفرق الـ 12 التي قترت انشاء دورة السوبرليغ الأوروبية بداية من الموسم المقبل، حيث هدّدت كل الفرق المشاركة بحرمان لاعبيها من تقمص ألوان منتخبات بلدانهم، وهو ما جرّ اتحادات البلدان الأوروبية إلى التحرك لإحباط تمرد أنديتها على الهيئات الكروية،

تطورا كبيرا من خلال هذا التحول الذي يعد المنعرج لكي يرتفع المستوى». واصل ماتام قائلا، «سيشرف بنك أمريكي عالمي متخصص في مثل هذه الأمور على تمويل البطولة الممتازة لأنه يعرف جيدا الخطوط بحكم إدارته للدوري الممتاز لكرة السلة في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى دور الإعلام الذي سيلعب دورا كبيرا من خلال الترويج لهذه الفكرة والتي سيدعم جلب الممولين من كبار الشركات خاصة المصنعة للهواتف الذكية، بما أن المنافسة ستبث من خلالها ما سيسهل على الجمهور متابعتها وهنا يكمن التواصل لأن كل الأطراف ستستفيد لتجاوز مخلفات الجائحة».

في المقابل أكد محدثنا أن التخوفات الموجودة لدى الاتحاد الأوروبي والفيفا لأنها ستضعف منافسة رابطة الأبطال في قوله «المتخوف الوحيد الاتحاد الأوروبي لأن منافسة رابطة الأبطال ستراجع بالمقارنة مع السابق وفي نفس الوقت ستنقص العائدات المالية، لكن حسب اعتقادي فإن رئيس الفيفا أنفانتينو لديه مشروع ضخم في هذا الجانب لإيجاد البدائل في مصادر التمويل للخروج من الضائقة المالية، وهنا أكثر ما سبق لي قوله بأن كرة القدم ستعرف منعرجا حقيقيا وستتغير بالمقارنة على ما كان عليه الحال قبل كورونا».



رغم أنه تحفظ قليلا ونفس الأمر إنطبق على مدربين آخرين في صورة فيرغسون الذي أكد أن المشروع سيقتل روح المنافسة في أوروبا وإنساق اللاعبون نحو نفس النهج، حيث علق دي بروين و محرز على الأمر بقولهما «يجب أن تنتصر كرة القدم يوما ما» ونفس الأمر إنطبق على نجم مانشستر يونايتد والمنتخب البرتغالي برونو فرنانديز الذي قال «الأحلام لا يمكن شراؤها بالأموال».

الخاسر والفائز بعد موجة الاتهامات

نجح بعض الفاعلين في الكرة الأوروبية من التمتع على حساب أطراف أخرى واستغلال الخسائر التي تعرض لها البعض بسبب ربطهم بالمشروع مثلما حدث للإيطالي أندريا أنييلي الذي دفع للاستقالة من رئاسة رابطة الأندية الأوروبية التي آلت فيما بعد للقطري ناصر الخليفي، الذي استطاع الظفر بالمنصب الذي كان يحلم به منذ سنوات.

بقاء أنييلي على رأس إدارة جوفنتوس أضحى محل شك، حيث ينتظر الجميع نهاية الموسم لمعرفة مصيره في ظل الإشاعات الواردة من أن مجلس إدارة «اليوفي» قرّر فعلا إنهاء مهامه بسبب تلطخ صورته وتراجع أسهمه على المستوى الشعبي. من بين جميع الفاعلين في المشروع الذي يقف على أرض صلبة هو فلورنتينو بيريز رئيس الريال أما البقية فهم جميعا يقفون على أرض متحركة ولا أحد يعلم متى تنقلب الأمور عليهم وهو ما دفع رئيس ليفربول للظهور لأول مرة ووجه خطاب اعتذار للانصار حول مشاركة الفريق في المشروع دون أخذ رأيهم.

الاتحاد الأوروبي هو الآخر تأثر كثيرا بالأمر ورغم أنه نجح في الحفاظ على نظام المنافسة الحالي من خلال رابطة أبطال أوروبا التي تبقة المنافسة رقم واحد بالنسبة للأندية في أوروبا، إلا أن بقاء الرئيس شيفيرين يبقى غير مؤكد بالنظر الى تراجع شعبيته بدليل تصدر هاشتاغ «شيفيرين ارحل» قائمة «التردينغ» في إيطاليا، إنجلترا وإسبانيا.

رضا ماتام:

كرة القدم العالمية ستتغير جذريا بعد كورونا

الشركات المنتجة للهواتف الذكية».

أضاف ماتام قائلا، «هذه الشركات ستقوم بضخ أموال كبيرة لتمويل الأندية الكبيرة في عالم مستقبلا لأن كرة القدم أصبحت متجاعة وأسواق وشركات ذات أسهم، ما يؤكد التحول الذي سيكون فيما بعد لأن الأمور كلها ستسير حسب الواردات المالية والسيطرة من دون شك للأقوياء، وبالتالي فكرة إنشاء بطولة ممتازة تشارك فيها أقوى الفرق على الصعيد الأوروبي، أكيد ستكون الحل الأنسب للخروج من الأزمة وفي نفس الوقت سترفع من مستوى كرة القدم بالمقارنة مع السابق ولا وجود لأي مخاوف لأن الجمهور المحب للكرة سيكون على موعد مع الإثارة خلال متابعتهم لنجوم المستديرة».

فيما يتعلق بالانعكاسات التي ستكون بالنسبة للأندية الضعيفة في القارة العجوز قال الدولي الجزائري السابق، «كرة القدم الحديثة أصبحت تعتمد على التجارة ما جعل المسيرين يبحثون بصفة مستمرة عن مصادر التموين من أجل جلب أكبر اللاعبين والمنافسة على الألقاب، ولهذا جاء الوقت لكي تكون بطولة خاصة بأكبر الأندية تميزهم عن غيرهم والتي ستتجسد في البطولة الأوروبية الممتازة، وتبقى الفرق الضعيفة تلعب ضمن رابطة الأبطال ولهذا لا أرى أي خطورة على كرة القدم بالعكس ستعرف

غضب شعبي ورسمي واتهامات متبادلة

مشروع دوري السوبر الأوروبي وُلد ميتا؟

ما زال الجدل كبيرا في أوروبا حول مشروع دوري السوبر الأوروبي الذي ظهر للعلن خلال الأسبوع الماضي وأحدث زوبعة كبيرة في أوروبا والعالم، حيث هناك من اتهم أصحاب الفكرة بأنهم وقعوا شهادة وفاة كرة القدم وهناك من أكد أن الفكرة ستلقى رواجا كبيرا، إلا أن الرفض الشعبي والرسمي في أوروبا أجهض الفكرة وجعلها تولد ميتة رغم إصرار «العرب» بيريز رئيس الريال أن الفكرة لم تمت وستتجسد يوما ما.

عمار حميسي

ظهر مشروع دوري السوبر الأوروبي إلى العلن قبل 10 أيام وأحدث ضجة إعلامية وشعبية كبيرة بالنظر إلى تواجد أكبر الأندية الأوروبية ضمن المشروع وعلى رأسها قطبي الكرة في إسبانيا ريال مدريد وبرشلونة ويتضمن المشروع مشاركة 12 فريقا، بصفة دائمة في مسابقة دوري السوبر الأوروبي التي تجري كل سنة.

يتحصل الـ 12 فريقا، إضافة إلى ثلاث أو أربع فرق يتم دعوتها على حسب نتائجها في دورياتها المحلية على مبالغ مالية ضخمة وهو الأمر الذي شجّع الأندية على المشاركة رغم أن هناك من رفضها في صورة باريس سان جيرمان وبايرن ميونخ الألماني اللذان رفضا الانضمام للمشروع.

يشارك سنويا كل من برشلونة، ريال مدريد، أتليتيكو مدريد، جوفنتوس، إنتر ميلانو، ميلان، مانشستر سيتي، مانشستر يونايتد، تشلسي، ليفربول، أرسنال، توتنهام، إضافة إلى ثلاث فرق يتم دعوتها بالإختيار على مبالغ مالية طائلة، حيث تقدر منحة المشاركة فقط 300 مليون يورو، في حين يتحصل الفائز باللقب على أكثر من مليار يورو كجائزة مالية.

من خلال احتساب أرباح الأندية في السنة من خلال المشاركة في دوري السوبر الأوروبي، يتضح أن كل فريق سيتحصل على الأقل على 400 مليون يورو هذا في حال خرج من الدور الأول للمسابقة ومع تقدّمه في المشوار تكبر الأرباح وتتزايد لتتجاوز سقف المليار يورو في حال الفوز باللقب.

فيروس «كورونا» .. المتهم الرئيسي

حجة صاحب الفكرة والمشروع فلورنتينو بيريز رئيس الريال هو الخسائر المالية الفادحة التي تكبدتها أكبر الأندية الأوروبية بسبب جائحة كورونا ولا يخفى على أحد أن مداخل الأندية تراجعت كثيرا بسبب منع دخول الجماهير، فالحضور الجماهيري في المباريات كان يدر أموالا طائلة على الأندية الأوروبية.

بعض المتبعين للأمر، أكد أن الفكرة كانت ستطرح خلال السنوات المقبلة بصفة

ثمن الدولي الجزائري السابق رضا ماتام في تصريح خاص لجريدة «الشعب»، فكرة إنشاء بطولة أوروبية ممتازة من أجل رفع مستوى كرة القدم بما أن المنافسة ستكون بين كبار الأندية فقط، مؤكدا أنها ستكون منعرجا حقيقيا في عالم المستديرة بعد الجائحة التي أثرت سلبا على الرياضة.

نبيلة بوقرين

عاد ماتام بالتفاصيل إلى فكرة إنشاء البطولة الأوروبية الممتازة وقال في هذا الصدد «موضوع إنشاء بطولة أوروبية ممتازة في كرة القدم ما زال مجرد فكرة لحد الآن، وهو الحل الأنسب بالنسبة للأندية الكبيرة في أوروبا على غرار ريال مدريد، برشلونة، بايرن ميونخ، مانشستر سيتي، المان يونايتد وغيرهم من أجل الخروج من مخلفات الأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا».

واصل ماتام قائلا في ذات السياق «العالم كله سيتغير بعد الجائحة الصحية وسيكون له منعرج جديد بالنظر للانعكاسات التي خلفتها كورونا خاصة في الجانب المالي، ومن بين أبرز المتضررين من هذا الوضع كرة



القدم ويشكل خاصة الأندية الكبيرة في أوروبا، ما اضطر المسيرين للبحث عن البدائل لإيجاد الحلول في مصادر التموين للتخلص من الديون التي يعانون منها في صورة ريال مدريد الذي بلغت ديونه 400 مليون أورو والأمثلة عديدة».

تطرق محدثنا إلى الإستراتيجية التي يجب أن تنتهج مستقبلا لإعادة رفع مستوى كرة القدم في قوله «ستكون إستراتيجية جديدة في عالم كرة القدم بعد جائحة كورونا لأن الأمور ستتغير جذريا، من خلال الاعتماد على شركات ضخمة ورائدة على الصعيد العالمي تملك المال في صورة غوغل، أمازون وأكبر

عشرون جنرالا وألف ضابط سامي يهدّدون فرنسا بالانقلاب وبحرب أهلية

استدعاء يميني للعسكر لغلق ملف الذاكرة وإنقاذ «فرنسا الفرنسية»

قبل سنة من رئاسيات فرنسية، تعد بمعركة بين يمين ماكرون وأقصى يمين لوبيين، سمحت الدولة الفرنسية العميقة بصدور بيان وقعه عشرون جنرالا وألف من الضباط السامين والضباط وصف الضباط والجنود يتوعّدون النخبة الحاكمة بحرب أهلية قادمة بين فرنسا البيضاء ومسلمي أحياء الضاحية، قد تحمل العسكر العامل على تنفيذ انقلاب يستن بنظير له جربته نفس القوى العنصرية منذ ستين سنة خلت زمن الحقبة الاستعمارية في الجزائر.



بقلم: حبيب راشدين

عشرون جنرالا فرنسيا من بينهم اثنان برتبة فريق و 260 ضابط سام برتبة عقيد، ومقدم، ورائد، وأكثر من ألف ضابط وضابط صف وجندي متقاعد، وقعوا على «بيان» حذر النخبة السياسية الفرنسية الحاكمة وفي المعارضة من خطر «تفكك فرنسا»، بل حذروا من «حرب أهلية وشيكة» قد تضطّهرهم إلى دعوة زملائهم من العسكر العاملين إلى التدخل لأداء «مهمة خطيرة، حفاظا على القيم الحضارية وحماية مواطنينا فوق التراب الوطني» في حال ما لم يتخذ أي إجراء لوقف مسار التفكك الجاري، بحسب البيان.

البيان الذي أثار هلعا داخل الطبقة السياسية الفرنسية ومنها الأحزاب اليسارية على وجه التحديد، نشر على صفحات المجلة اليمينية «فالور أكتيال» بتاريخ 21 أفريل، ويذكر الفرنسيين بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت منذ 60 سنة ضد الحكومة المدنية من نفس القوى اليمينية داخل المؤسسة العسكرية، ويأتي سنة قبل رئاسيات فرنسية مرشحة لمعركة فاصلة بين اليمين التقليدي بقيادة ماكرون، واليمين المتطرف بزعامة ابنة جان ماري لوبيين التي سارعت إلى تهمين البيان، بل وإلى دعوة الموقعين عليه إلى الانضمام «للجبهة الوطنية»، خاصة وأن صلب البيان تقاطع في أهم فقراته مع الخطاب اليميني المتطرف المعادي للمهاجرين وللمسلمين، والذي حمل في منته النخبة الحاكمة مسؤولية جر فرنسا إلى حرب أهلية بتقاعسها في الدفاع، عما أسماه بـ «القيم الوطنية» وتساهلها مع «الفئوية» و «العرقية» ومع الترويج لخطاب «معادي للكولونيالية» مع إهانة الرموز الوطنية، والاعتداء المتكرر على «نصب وتماثيل للأجداد من العسكر والمدنيين».

اتهام أهل الضاحية من المسلمين باختطاف جزء من جغرافية فرنسا

غير أن أبرز جزء من البيان قد خصص لرصد «عوامل التفكك المرتقب لفرنسا» على رأسها «الإسلاموية وجحافل أحياء الضاحية» والتي يقول البيان إنها: «تقود إلى فصل أجزاء من جغرافية الوطن وتحولها إلى أراضي خاضعة لمعتقدات متعارضة مع دستورنا»، ولأجل ذلك يدعو البيان أولئك الذين يقودون بلدا، إلى البحث عن قدر من الشجاعة قصد استئصال هذه التهديدات بالتطبيق الصارم للقوانين الجارية»، ليذكر القادة بأن «أغلبية من المواطنين قد ضاقوا ذرعا

بهذا التقاعس الأثم». البيان ختم بتهديد صريح بالدعوة إلى ما يشبه «الانقلاب العسكري» حيث تؤعد البيان النخبة السياسية في حال استمرار تقاعسها في مواجهة هذه التهديدات. بأن «حالة الانسياق واللامبالاة سوف تعمّ المجتمع، وتقود في النهاية إلى الانفجار، وإلى تدخل رفاقنا العاملين في عملية خطيرة من أجل حراسة قيمنا الحضارية وحماية مواطنينا عبر التراب الوطني» ثم يختم: «وكما ترون فإن الوقت لم يعد للتسويق، وإلا فإن حربا أهلية هي التي سوف تنهي هذه الفوضى المتنامية، وسوف تتحمّلون أنتم وزر ضحاياها بالآلاف».

هلع وفرع في أوساط اليسار ومباركة من اليمين المتطرف

صدور البيان في هذا التوقيت، حرك المياه الراكدة في أقصى يمين الخارطة السياسية الفرنسية إلى أقصى يسارها، فيما تأخر رد فعل الرئاسة الفرنسية والحكومة، سوى من بيان باهت، جاء متأخرا من وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورانس بارلي، التي اكتفت بالقول: «إن الجيوش ليس من مهامها المشاركة في الحملات الانتخابية، بل الدفاع عن فرنسا» وقُري تصريح الوزارة كردّ فعل على خطاب التأييد للبيان الصادر عن مارين لوبيين مباشرة بعد صدوره على نفس صفحات مجلة «فالور أكتيال». كانت زعيمة التجمع الوطني مارين لوبيين قد ثمنت البيان بكلام داعم، مدح شجاعة الموقعين على البيان، جاء فيه على الخصوص: «إن مبادرتكم - النادر مثلها في المؤسسة العسكرية - تشهد على مستوى قلقكم حيال التدهور المقلق للوضع في بلدا، وأن تشخيصكم الصادق، وبتلك العبارات القويّة، تعتبر استدعاء عموميا لا يمكن لأحد أن يتجاهله» لتضيف: «غير أن الاستجداء لا يكفي لتحرير النظام من عاداته الأثمة.. وأني بصفتي كمواطنة، وكامرأة سياسية، أؤيد تحليلاتكم وأشاطركم فجعكم، ومثللك أعتقد أنه من واجب جميع الوطنيين الفرنسيين. كيفما كانت مشاربهم - أن يهبوا من أجل التصحيح، بل ومن أجل سلامة البلاد».

ولأن زعيمة التجمع الوطني قد رأت في بيان المساك فرصة سانحة لتعظيم حظوظها في الرئاسيات القادمة أمام ماكرون، فقد أضافت لبيان العسكريين بعدا إيديولوجيا له صلة بما أسمته «تفكيك التاريخ الفرنسي» كبعد ثقافي وحضاري لما وصفه البيان بتفكيك فرنسا «كدولة وإقليم» قبل أن تلتفت انتباه الموقعين إلى أن التصريحات الأخيرة للرئيس ماكرون حول مشروع «إعادة بناء تاريخ فرنسا» ثبتت لنا أن هذه الانحرافات ليست وليدة لحظة تيهان، بل هي جزء من توجه سياسي تحرّكه اعتبارات إيديولوجية مفسدة بالضرورة، ولأجل ذلك أضافت زعيمة التجمع الوطني: «فإني أدعوكم للالتحاق بنا ومشاركتنا في المعركة المفتوحة».

غير أن مارين لوبيين كانت جد حذرة حيال الفقرة الأخيرة من البيان، التي شكلت دعوة صريحة من الموقعين (ومنهم عشرون جنرالا وأكثر من 200

ضابط سام) لزملائهم من الضباط والجنود العاملين للتحرك فيما يشبه الانقلاب، على منوال محاولة نظرائهم في الحقبة الاستعمارية، منذ ستين سنة خلت، وفضلت دعوتهم إلى المشاركة في محاولة التغيير بالطرق الديمقراطية، وتمكين البديل اليميني من الوصول إلى رأس الدولة، في ما يشبه الرفض المسبق لأي اتهام قد يوجّهه خصوم التجمع الوطني لمرشحتها مارين لوبيين «، بدعم نداء صريح يدعو إلى الانقلاب العسكري».

«ريميك» مبتذل يهدّد بالانقلاب العسكري لإنقاذ فرنسا الفرنسية ستون سنة بعد محاولة عسكر فرنسا الانقلاب على الحكومة المدنية، بتحالف بين قادة عسكر الاحتلال وقيادات مدنية لمجتمع الأقدام السود، تتجذّد هواجس قوى اليسار الفرنسي من فرضية أن يحصل تقاطعا بين اليمين المتطرف بقيادة التجمع الوطني لمارين لوبيين، وبين قيادات وازنة داخل المؤسسة العسكرية تنتمي في العادة لليمين، بل وحتى لليمين الراديكالي، لا يبدو أنها متناغمة مع الرئيس ماكرون، خاصة حيال ما أبداه من خطوات - ولو على استحياء - في اتجاه «مراجعة تاريخ فرنسا المعاصر» بما فيه من جرائم ضد الإنسانية قد تطلّ بالضرورة المؤسسة العسكرية، وقد تكون هي من عطّلت مؤخرا تحريك المياه الراكدة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، لا من جهة الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي، ولا من جهة تسليم الأرشيف، أو التعاون في معالجة تبعات التجارب النووية الفرنسية بالجزائر.

ومع التسليم بمحاولة الحكومة الفرنسية، عبر تعقيب وزيرة الجيوش فلورانس بارلي، التهوين من مضمون بيان وقع عليه أكثر من عشرين جنرالا، ومثّات من الضباط السامين من الأسلحة الثلاث، واعتبرته «محض محاولة للتأثير في حملة الرئاسيات»، كما حاولت مارين لوبيين صرف الموقعين عن فكرة تحريض المؤسسة العسكرية ضد المؤسسات المدنية، ودعتهم إلى دعمها كمواطنين لتحقيق التغيير بطرق حضارية سلمية، فإن الطرفين المتنافسين على رئاسة الجمهورية، مطلع العام القادم، متهمان بمحاولة توظيف المؤسسة العسكرية لدعم خطابهم وبرامج حكمهم، التي بدأت تتقاطع في أكثر من موطن.

استدعاء يميني للعسكر لغلق ملف الذاكرة وتركية مجتمع «الأبارتيد»

فريضة التجمع الوطني قد تجد في مثل هذه المواقف، بل وفي التهويل الذي حملته البيان، فرصة لدعم خطابها التقليدي ضد المهاجرين، وتحديدًا ضد الجالية المغاربية والجزائرية منها على التخصيص، وقد اتخذ منها البيان أحد أهم العوامل التي «تهدّد بتفكيك فرنسا واختطاف أجزاء من جغرافيتها خارج سلطة قوانين الجمهورية» وإخضاعها لسيطرة قيم متعارضة مع قيم «الحضارة الفرنسية» وبتهمينها للبيان، إنما تريد مارين لوبيين أن توهم الرأي العام الفرنسي أنها تتقاسم نفس القيم، ونفس التحليل، ونفس المخاوف التي لدى قطاع واسع من

المؤسسة العسكرية، بما يؤهلها - بحسب ظنّها - للحكم دون خوف من أي صدام مستقبلي مع المؤسسة.

من جهته قد يكون الرئيس ماكرون، أو على الأقل جزء نافذ من حاشيته، بحاجة إلى صدور مثل هذا التحليل من قيادات عسكرية بارزة، احتلت إلى وقت قريب مسؤوليات عالية في المؤسسة العسكرية، تحليلات قد تثمن كثيرا من القوانين والإجراءات التي اتخذها طوال عهده الأولى وحتى وقت قريب، كانت موجهة في أغلبها لقمع المجتمع المسلم في فرنسا، والتضييق على مجتمع أحياء الضاحية من أبناء الجالية المغاربية، وربما يكون بحاجة إلى تكثيف مثل هذا الخطاب المعقّد لأي انفتاح فرنسي في ملف مراجعة التاريخ الكولونيالي الفرنسي، ليسوّفه مع شركائه في الضفة الجنوبية للابيض المتوسط، كضغوط متنامية تمنعه بالضرورة من المضي أبعد مما خطاه حتى الآن في ملف الذاكرة مع الجزائر.

جاء الرد المتأخر لرئيسة الجيوش الفرنسية على البيان، وتحت ضغط زعماء أحزاب اليسار، بمحتوى باهت، وبشكل غير رسمي، ليضيف بعضا من الشكوك حيال التوظيف المحتمل لهذه الحركة من ضباط كبار في المؤسسة العسكرية الفرنسية، قد يعبرون بشكل ما عن «رأي غالب داخل المؤسسة» وقد كان بوسع الاستخبارات الفرنسية متابعة هذا النشاط ووأده في المهمل، لو لم تكن ثمة رغبة في ظهور مثل هذا الخطاب، وبهذا التهديد المبطن بـ «حرب أهلية تهدّد فرنسا وربما بانقلاب عسكري» إن لم تُمّر السياسات اليمينية التي طغت في الستين الأخيرتين على قرارات الرئيس ماكرون، كما لا يمكن استبعاد توظيف ماكرون مثل هذا البيان، كورقة ضغط وتهديد في علاقاته مع القيادة الجزائرية الجديدة المتهمه فرنسيا بـ «التزوّت الوطني المفرط»، خاصة وأن البيان حمل في صلبه تشخيصا لـ «العدو المتريص بوحدة فرنسا المهّدّد لقيمها» من مجتمع أحياء الضاحية، ومن المواطنين الفرنسيين من أصول مغاربية مسلمة، وكأن التخويف بحرب أهلية، إنما تعني بوضوح حربا بين «فرنسا البيضاء المسيحية» وجاليتها المسلمة، وأغلبها من أصول جزائرية.

إجماع فرنسي على استعداد المجتمع الفرنسي المسلم

ولأجل ذلك لم تتعرض وزيرة الجيوش الفرنسية لمضمون البيان، الذي يستبطن استعداد واضحا للجالية المسلمة ولسكان أحياء الضاحية، بقدر ما شجبت فقط «انحرافا أثما للعسكريين في حملة انتخابية»، كما لم تنتقد بيان زعيمة التجمع الوطني بما حمله من تهمين للبيان، سواء من جهة توصيف العوامل المهّددة لفرنسا بالتفكيك، ولا حتى من جهة هجومها على ما وصفته بـ «محاولة ماكرون تفكيك التاريخ الفرنسي» واكتفت وزيرة الجيوش الفرنسية بشجب محاولة مارين لوبيين توظيف البيان لصالح حملتها الانتخابية.

نفس الموقف طغى على بيانات

أحزاب اليسار، الذين لم يستوقفهم سوى ما استبطنه بيان الجنرالات من تحريض مؤسسة الجيش على الانقلاب على الحكم المدني، ولم يلتفت لا ميلونشون ولا هامون إلى محتواه العنصري، الذي جعل من مسلمي فرنسا «حمّالة حطب حرب أهلية قادمة بين فرنسا البيضاء المسيحية وفرنسا المسلمة» تماما كما فعلت الطبقة السياسية الفرنسية، منذ ستين سنة، حين استتكرت محاولة الانقلاب العسكري، بوصفه انقلابا على الشرعية، وتجاهلت بعده الكولونيالي الرافض لضياح ما كان يصفه الجميع بـ «الجزائر الفرنسية» ليجد له اليوم سواء عند اليمين أو اليمين المتطرف وحتى الوسط اليسار، عنوانا شبيها يدعو لإنقاذ «فرنسا الفرنسية» بنفس أدوات العزل العنصري التي مارسها المجتمع الكولونيالي وقادة مجتمع الأقدام السود.

ما يُحمد لبيان وقّع عليه أكثر من ألف عسكري، منهم عشرون جنرالا من قادة الجيوش الثلاثة، أنه كشف حجم استئراء الخطاب والمعتقدات اليمينية العنصرية المتطرفة تجاه المسلمين في المجتمع الفرنسي، وأن ظاهرة لوبيين والتجمع الوطني ليست استثناء، أو محض ظاهرة هامشية، بل هي متأصلة في المجتمع الفرنسي المدني منه والعسكري، يتقاسمها على العلن حزب يميني أصولي، بات اليوم أقرب إلى انتزاع موقع الرئاسة الفرنسية، وجنرالات برتبة فريق من أمثال كريستيان بيكمال من اللفياف الأجنبي، وجيل باري من المشاة، وميشال جوسلان من البحرية، وإيريك شامبوازو من الطيران، ومعهم مئات من الضباط السامين في الجيوش الثلاث، قد شهدت لهم مارين لوبيين أنهم يحملون نفس أفكارها وتحليلات ومواقف حزبية، ثم لا يجدون من بين صفوف الطبقة السياسية الفرنسية، بجميع أطيافها، من يعترض على مواقفهم العنصرية المعادية للإسلام، المتهمه لشريحة واسعة من المواطنين الفرنسيين من ملة غير المسيحية.

التفكير في حماية جاليتنا من تداعيات حملات «إنقاذ فرنسا الفرنسية»

وما كان لنا أن نلتفت لهذا البيان، الذي قد يعتبره بعضهم شأننا فرنسيا محضا، لولا أنه يستبطن استعداد صريحا لجالية واسعة من مسلمي فرنسا، وعلى رأسها الجالية الجزائرية، في سياق تاريخي متأزم يعد بانحسار القوى الديمقراطية الفرنسية في الوسط واليسار، وبداية تشكل فكر مهيم يميني، عنصري، متطرف، من بقايا اليمين التقليدي المتراجع، ومن قوى اليمين الأصولي المتنامي على خلفية أزمنة فرنسا المركبة في الداخل، وانحسار نفوذها في حقيقتها الخلفية بمستعمراتها القديمة في شمال إفريقيا، والساحل، وغرب إفريقيا، مما يوجب على حكوماتنا، على الأقل في المغرب الكبير، بداية التفكير منذ الآن في سبل حماية جاليتنا من تهديدات قد لا تختلف كثيرا عما حصل للمسلمين على يد الطغمة القشتالية المسيحية، منذ سبعة قرون خلت.

ليس قدرا
محتوما...

الحال

عبد الملك بلعربي

قال الرئيس الراحل هواري بومدين بمناسبة افتتاح اللقاء التشاوري بالجزائر لمجموعة 77 في 10 أكتوبر 1968، «...إن التخلف ليس بالقدر المحتوم على دول إفريقيا والعالم الثالث، خلافا لمزاعم بعض المفكرين الغربيين، ليس عالم محكوم عليه بالتخلف إلى الأبد، فكلكم تعرفون أن هناك ظروف تاريخية معينة هي التي دفعت عالمنا للتخلف، وهي نفس الظروف التي أدت إلى ثراء البلاد المتطورة...».

من خلال هذا التصريح لزعيم جزائري -عربي- إفريقي مشهود له بالدفاع عن قضايا ومساائل بلدان العالم الثالث، يتضح وبشكل جلي أن التخلف في القارة الأفريقية من أسبابه التاريخية، الإستمعار الذي خلف وراءه إرثا ثقليا، الأمر الذي حال دون تطور الدول الأفريقية وأعاق عجلة التنمية بها. وهذه هي النظرة التي تبني، فيتصور على أن التخلف ليس بالأمر الحتمي والشيء المفروض ما توفرت الإرادة بحقيقة الرهان.

وعلى الرغم من حصول معظم البلدان الأفريقية على استقلالها، (عدا الصحراء الغربية آخر مستعمرة في القارة السمراء)، يبقى الكلام عن الأمن والاستقرار في القارة السمراء شيئا بعيد المنال، كيف لا والحروب والنزاعات المسلحة ماتزال تستنزف طاقات شبابها وتخرق اقتصاداتها، بعضها تحول إلى معضلة مزمنة وأصبحت تهدد وحدة الدولة وظهرت حركات تطالب بالانفصال عن الدول التي تتواجد بها، والبعض الآخر كان له طابع اقتصادي بالدرجة الأولى بسبب السياسات غير المناسبة والتي أدت إلى إحداث إختلالات بنوية وهيكلية، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الترابطات الدولية في زيادة حدة النزاعات داخل الدول الإفريقية، مما أدى بكثير من الفواعل لتكون جزءا فاعلا في هذه النزاعات بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية وبهذا أصبحت هذه النزاعات تنصف بأنها إقتصادية بالدرجة الأولى، تدعّمها وتغذيها الأطراف الدولية حسب ما تقتضيه المصلحة.

القارة الإفريقية أريد لها أن تكون هكذا، والتخلف والحروب والنزاعات ليس قدرها المحتوم بالتاكيد.



مرجعية الجمعية الإصلاحية تفرض عليها هذا التوجه في بناء الشعر وفق شروط الشعرية العربية الشفوية التقليدية، واستمر هذا المسار إلى غاية الأربعينيات من القرن العشرين، ولكن مع ظهور شعراء جزائريين من داخل الجمعية وعلى هامشها اتجه بعض الشعراء الجزائريين إلى الرومانسية لإحداث التغيير في مفهوم الشعر وقوله، ومن ثم ظهر شعراء يعلنون من شأن الذات على اعتبار أن الجمعية وشعراءها كانوا وظيفيين في قول الشعر ومرتبطين برسالة وظيفية محددة تربوية وتعليمية وإصلاحية، بينما هؤلاء الشعراء الرومانسيون تمردوا وتوجهوا نحو الذات والطبيعة والكتابة عن واقعهم المزري، الذي اتسم بالسوداوية والحزن، بعد أحداث الثامن ماي 1945، وعليه حدث تحول في الشعر الجزائري ويبدأ الشعراء الجزائريون يبحثون عن شكل مغاير يستطيع أن يعبر عن هذه المرحلة.

يتبع ص 23

الشاعر مشري بن خليفة لـ «الشعب ويكاند» :

الرمز منعدم في الثقافة الجزائرية

■ شِعْرُنَا لم يجد العناية الكافية من النقد ■ رهن القصيدة الجزائرية ليس تقليديا

(الجزء الأول)

في هذا الحوار مع الشاعر والناقد مشري بن خليفة، نحاول تناول الشعرية الجزائرية من منظور تاريخي، ومن خلال مسألة تقسيم تلك التجربة إلى «أجيال» متعاقبة، وما يترتب عن ذلك من إشكالات نقدية و«تاريخية». ومشري بن خليفة، أستاذ الأدب بجامعة الجزائر، واحد من أبرز الشعراء الذين برزوا في ثمانينيات القرن العشرين، وسبق له أن مارس العمل الصحفي في مجلة «المجاهد الأسبوعي» قبل أن يتفرغ للعمل الأكاديمي.

حوار: الخبير شوار

الثورة أصبح الشاعر مفدي زكريا رمزا شعريا.

بعد هذه البسطة التاريخية أريد أن أؤكد على أمر، أن الثقافة الجزائرية لا تؤمن بالرمز وتروج له، وهذه النزعة متأصلة في الجزائري وهي متأينة من ثقافته المتعددة والمختلفة. الرمز في الثقافة الجزائرية منعدم لعدة أسباب، تاريخية واجتماعية. وعليه، أرى أن الشعر الجزائري، قديما وحديثا، متعدد ومختلف. وانطلاقا من هذا الواقع المتعدد، لا يمكن أن يكون هناك رمز شعري متفقا عليه. إضافة إلى ذلك، أعتقد أن مسألة الرمز والسلطة والرمزية للشاعر قد ذهبت مع التقليدية، لأنها كانت تصنع الرموز حتى تحافظ على وجودها ووجود الشعر العربي في أصوله الأولى، والراهن الشعري الجزائري لا يسمح بوجود رمز شعري واحد ووحيد في ظل التعددية الشعرية والمرجعيات المختلفة، وعلى اعتبار أن الشعر الجزائري قد مر بمراحل مختلفة، لكنه لم يجد العناية الكافية من النقد وتقديمه والتعريف به. للأسف الشديد، ليست هناك دراسات شاملة تدرس الشعر الجزائري وتكتشف رموزه في كل مرحلة من المراحل التي مر بها تاريخيا، وهذا يحتاج إلى جهود النقاد والدارسين الأكاديميين في الجامعات للاهتمام بدراسة الشعر

في هذا الحوار مع الشاعر والناقد مشري بن خليفة، نحاول تناول الشعرية الجزائرية من منظور تاريخي، ومن خلال مسألة تقسيم تلك التجربة إلى «أجيال» متعاقبة، وما يترتب عن ذلك من إشكالات نقدية و«تاريخية». ومشري بن خليفة، أستاذ الأدب بجامعة الجزائر، واحد من أبرز الشعراء الذين برزوا في ثمانينيات القرن العشرين، وسبق له أن مارس العمل الصحفي في مجلة «المجاهد الأسبوعي» قبل أن يتفرغ للعمل الأكاديمي.

بالحكم هو حكم قيمة ويعيد عن الحقيقة، ولا يستند إلى دراسة موضوعية. المتأمل والدارس للشعر الجزائري، سيجد أن الشعر الجزائري صحيح بدأ تقليديا وهذا ليس عيبا، بحكم أن الشعر، كما قلت سابقا، أنه حديث عهد، لو نظرنا إلى الخطابات الشعرية في الجزائر منذ تأسيسه سنجد أنه مر بالعديد من المراحل وشهد تحولات بحسب المرجعيات. ولو نظرنا إلى العلماء الجزائريين المسلمين، لوجدنا اهتماما بالشعر وتشجيعها للشعراء في كتابة الشعر، وذلك بحكم دفاعها وتكريسها للثقافة العربية التي كانت مقصاة ومهمشة في الواقع جراء الاستعمار الفرنسي، وقد كان الشعر في مرجعيتها وخطابها جزءا من استعادة الشخصية الجزائرية. وعليه كان الشعر في توجهه تقليديا ويعيد إنتاج الشعر الأصل، ومن ثم نجد الجمعية قد احتفت بالشاعر أحمد شوقي عندما أعلن أنه «أمير الشعراء» في العصر الحديث، وهذا طبيعي لأن

الشعب ويكاند: رغم تعدد المواهب الشعرية في الجزائر، إلا أننا عجزنا عن الاتفاق حول «شاعر رمز». لماذا في رأيك؟

■ مشري بن خليفة: ينبغي أن نعترف أن الشعر الجزائري حديث عهد في تاريخ الشعرية العربية، على الرغم من امتداده التاريخي إلى تاريخ الدولة الرستمية وبرز شعراءها المتميز بكر بن حماد الذي ترك ديوانا شعريا راقيا «الدر الوقاد» وبرز شعراء في كل المراحل التاريخية التأسيسية للشعر الجزائري إلى غاية المرحلة العثمانية، حيث ظهر شاعر مهم جدا في هذه الفترة وهو الشاعر ابن عمار الجزائري، الذي اعتنى بشعره أبو القاسم سعد الله عند تحقيقه لمخطوط «أشعار جزائرية».

وفي عصر النهضة، ظهر رمز شعري جزائري هو الأمير عبد القادر الجزائري، وفي المرحلة الاستعمارية، على الرغم من السياسة الاستعمارية التدميرية للثقافة واللغة العربية، إلا أن جمعية العلماء استطاعت أن تؤسس من جديد للشعر الجزائري، طبعاً من مرجعية تقليدية إصلاحية، ولكنها قدمت شعراء كثر، وأصبح محمد العيد آل خليفة رمزا شعريا. ثم في مرحلة

استشراف

فإن الدراسة تتبع الانتقال من درجة لأخرى على هذا السلم من خلال آليات الانتقال وظروفه ومعوقاته واحتمالات تراجعه نحو الدرجة الأدنى.

ما نشير له، أن مرحلة ما يسمى «بالربيع العربي» من نهايات عام 2010 عرفت تزايدا في دراسات هذا الموضوع (الانتقال الديمقراطي)، رغم أن دراسة الظاهرة في العالم غير العربي أقدم من ذلك كثيرا، وهو ما جعل الدراسات العربية تقتات على الأدبيات غير العربية -بخاصة الغربية- في هذا المجال. وأن متابعة الأدبيات العربية بخاصة عن مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، مثل كتاب «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق عام 2012، وهو كتاب شارك فيه 21 باحثا، أو عن مركز البحوث ودراسة السياسات (قطر) مثل كتاب عزمي بشارة: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الصادر عام 2020 (أي بعد كتاب علي الدين هلال) والذي يغطي أغلب نقاط كتابنا ولو بتوسع أكبر، هذا إلى جانب بعض دور النشر الأخرى تكشف أن هذا الموضوع سيطر على النقاش الفكري في الدول العربية تحت ضغط الربيع العربي. وأكد أجزم من اطلاعي بل وتحكمي لعدد كبير من البحوث العربية في هذا الجانب، أن الإضافة العربية في هذا المجال لا تزيد عن كونها شروحا على متن الأدبيات الغربية،



■ وليد عبد الحي

نناقش في هذه الصفحات كتاب «الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟»، ومؤلفه الدكتور علي الدين هلال، وهو صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت عام 2019.

تقع هذه الدراسة في نطاق العلوم السياسية وتحديدا فرع النظم السياسية، فهو كتاب يتناول أحد أهم الظواهر المعاصرة في بنية النظم السياسية في العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وهي ظاهرة الانتقال السياسي، وتعني رسم سلم للنظم السياسية طبقا لتوفر درجات الديمقراطية في كل نظام، والانتقال من درجة لأخرى صعودا هو المقصود بالانتقال إلى الديمقراطية، أي إذا اعتبرنا أن النظم السلطوية المطلقة هي الأدنى،

مراجعة كتاب

المصالح هي الأهم وتلك التي تركز على «إجراءات العملية الديمقراطية» (التعددية والانتخاب والتداول وفصل السلطات... إلخ)، مركزا في مقارنته بين النظم السلطوية والديمقراطية على آليات سقوط للنظم السلطوية ودور النخب والمؤسسات الجديدة في الانتقال.

وتحت عنوان الديمقراطية بين القيم والمؤسسات، يحدد أصول مفهوم الديمقراطية ويعرفها بأنها «إدارة الاختلاف بطرق سلمية»، مؤكدا على أن نجاح الديمقراطية معتمد على وجود ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم ثلاث هي التعددية والحرية والعدل، ويحدد سمات التعددية (تعدد السلطات والقوى السياسية، قبول فكرة الأغلبية، مبدأ التفاوض الاجتماعي، والتسامح)، أما الحرية فتقوم على: العقلانية وحرية التعبير وممارستها وعدم التجاوز على حقوق الإنسان، أما القيمة الثالثة وهي العدل فيجملها في ضمان المساواة والمواطنة للجميع، وتكافؤ الفرص وعدالة توزيع الموارد. أما ما يتعلق بالمؤسسات، فيركز على الممارسة الديمقراطية من خلال حكم القانون وجعل الدستور هو المرجعية الأعلى والفصل بين السلطات لضمان عدم تمركز السلطة بيد واحدة، إلى جانب التعددية الحزبية ودور المجتمع المدني وضمان إجراء الانتخابات الدورية.

-يتبع-

ألف نسمة فيها كلها، بينما تقدر جهات دولية مختلفة عدد قتلى الربيع العربي بين 1.5 إلى 1.8 مليون ضحية.

أعتقد أن الدراسة أقرب للمرجع الجامعي الجيد، فهو مفيد للطلاب والباحث ولكنه لا يتجاوز حدود التجميع والتنظيم لمعلومات الموضوع، رغم إقراره بجودة هذا التجميع والتنظيم، فالكاتب أستاذ له إنتاج أثر في مجال النظم السياسية والعلاقات الدولية.

ورغم أن الكاتب عايش أغلب الظواهر التي تناولها في كتابه في خبرته العملية، ورغم شغله منصب وزير (السلطة التنفيذية) لفترة خمس سنوات (1999-2004)، وعضو في مجلس الشورى (السلطة التشريعية) 4 سنوات (2007-2011) مع المرحلة التمهيدية للربيع العربي في مصر، إلا أن الكتاب لم يتضمن ما يعكس التجربة والخبرة الحياتية في مجال تقييم النظام السياسي المصري الذي عايشه الكاتب وعمل معه لقراءة عقد من الزمن في نطاق عمله في السلطتين التنفيذية (مجلس الوزراء) والتشريعية (مجلس الشورى).

يقع متن الكتاب في 209 صفحات، توزعت مع المقدمة والخاتمة على ستة فصول، ويشير في مقدمته إلى أنه سيستعرض تجارب الانتقال الديمقراطي، سواء الديمقراطية الاجرائية أو الغائية ويقارن الخبرات الانتقالية لكل منها، ويميز بين الدعوات للديمقراطية التي تجعل من

فلو نظرنا في موضوعات هذا الكتاب من تعريف الانتقال أو مراحله أو مشكلاته أو نظرياته أو مقارناته أو انتقادات دراساته، سنجد أنها إعادة إنتاج للأدبيات الغربية، بل لفت نظري في هذه الدراسة بأنها -ورغم راهنية موضوعها في العالم العربي- كانت الأقل في الإشارة للتجربة العربية إذا قورنت بالإشارات للدول الأوروبية والأفريقية وأمريكا اللاتينية، وقد حاولت تحديد ما كتب عن الدول العربية في هذه الدراسة فوجدت أن مجموعها لا يتجاوز 5% من الدراسة، رغم أن الكاتب أشار في أكثر من موضع -وهو على حق في الإشارة بذاتها- إلى لكل نظام سياسي خصوصيته وظروفه.

ذلك يعني أن موضوع الدراسة مهم، لكن حدود الجديد فيها ضيق للغاية رغم أنها قدمت الموضوع بشكل علمي ومتسق. كما أن السؤال الفرعي الوارد في عنوان الرسالة: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ بقي دون اجابة واضحة، فقد عقد الكاتب مقارنات عديدة في كل موضوعات الكتاب تقريبا، لكنه في خاتمته لم يحدد لنا ما هي الدروس المستفادة بخاصة عند الأخذ بخصوصية المجتمع والدولة العربية، فقد حدث التحول في الكتلة الاشتراكية التي كان يتزعمها الاتحاد السوفييتي (ألمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا) ولم يصل عدد قتلى التحول إلى